الوطنيون المغاربة و الحركات الاجتماعية

المصطفى بوعزيز
أستاذ التاريخ المعاصر بكلية آداب عين الشق.

I- الحركات الاجتماعية في مقاربة المؤرخ

كثيرا ما نعت المؤرخون بأنهم مجرد إخباريين ينتقون الوقائع ويركبونها في شكل أحداث متتابعة وفق منطق العلة السببية في الزمن القصير، وأن خطابهم غالبا ما يهيكل بحبكة ساذجة. يقول المؤرخ بول فاين (veyne) في هذا الصدد:".. إن المسألة بالنسبة لنا نحن المؤرخين ليست في استعمال المفاهيم بل في كونها [في الحقيقة] أدوات غريبة، فهي من جهة تمكن من الفهم لأنها غنية بمعاني تفوق كل تعريف ممكن، و هي من جهة أخرى و لنفس السبب مصدر دائم لبلورة معنى مجانب للصواب..."[1]. فالمؤرخون، حسب بعض المختصين في العلوم الاجتماعية من فلاسفة وسوسيولوجيين، لا يعرفون المفاهيم ولا يشتغلون بها.أما المؤرخون، وخصوصا رواد التوجهات الجديدة في التاريخ، فيجيبون بأن الاقتصار على ترويج المفاهيم وعلى الاجتهاد في بناءآت نظرية مجردة لا تعدو كونها تحريك لعلب فارغة لا طائل من ورائها. فالمؤرخ بيير فلار (VILLAR) يعتبر أن:" ... الإجابة على سؤال : ما التاريخ؟ لا تستقيم لا بالرد النظري المحض و لا بالممارسة فقط ، بل يمكن محاولة ذلك - كما فعل ماركس- عبر حماس مزدوج : الأول في تملك مادة معقدة، الشيء الذي يتطلب شيئا من النظرية، والثاني في تركيب موضوع للفكر و الإدراك مناسب للمادة، وهذا يقتضي في نفس الآن، الابتعاد عن المادة و الإمساك بها حاضرة، إذ لا بحث بدون نظرية (...) و لا نظرية بدون بحث..."[2].

لا زال هذا الجدل الذي شغل الوسط الجامعي الفرنسي لمدة نصف قرن قائما في المغرب، ومن تجلياته تضارب المضامين حول مجموعة من المصطلحات المروجة في الخطاب التاريخي المغربي من قبيل: الواقع و الحقيقة و الحركة الوطنية و المجتمع و الحركة الاجتماعية و الطبقة والدولة، إضافة إلى مصطلح التاريخ نفسه. لقد أصبح هذا النقاش مثمرا، بعد مرحلة "تصلب" تماهي فيها البحث العلمي في التاريخ مع التضلع المنهجي للمقاربات المونوغرافية. فالواقع الملموس، سواء كان ماضيا أو حاضرا، ليس هو الواقع التاريخي، فالأول معطى كامن و الثاني تركيب حي حامل لمعنى، و بين الاثنين هناك التمثل الفردي و الجماعي و الخطاب الذي يعطي

---

1 - VEYNE.P: **Comment on écrit l'histoire, éditions du seuil**, paris , 1978, p 89.

2 - VILLAR. P: **Une histoire en construction,** hautes éditions Gallimard/ le seul, paris 1982, p399.

الحياة للكامن عبر شحنه بمعنى مقبول من لدن الوسط الموجه له. وهكذا فالوقائع كامنة، و بالرغم من أنها ملموسة و مادية فإنها لا تدخل مجال الإدراك العام إلا بعد أن يركبها المؤرخ في شكل أحداث تاريخية تحمل اسما و دلالات، وبعد ذلك فقط تتحول إلى واقع تاريخي متداول. وباختصار، و حسب اجتهاد ثلاثة من السوسيولوجين الفرنسيين "فالواقع موجود مسبقا كمعطى قبل أي وعي، و له حياة خاصة به لا نتعرف عليها إلا بعد تركيبه كواقع تاريخي (...) وبالمقابل يستمد هذا الواقع التاريخي كل دلالاته، بعد أن يكون قد منح للواقع الملموس كموضوع إسما و حياة، من التمثل و من الوعي، أي من التبادل الرمزي الناتج من الموضوع الذي أصبح منذ اللحظة مدمجا في المخيال الاجتماعي القائم في زمن معين..."[1]

لقد سبق لي أن واجهت انتقادات حول استعمالي لمفهومي الحركة الاجتماعية و الحركة الوطنية، داخل الوسط الجامعي المغربي و حول جدواهما لمقاربة تاريخ المغرب المعاصر. و قد حصل ذلك أساسا مع الأستاذ العميد بوطالب عند محاولة تسجيل الأطروحة معه سنة (1990)، و مع الزميلين عبد الصمد الديالمي وعبد الحميد أحساين خلال مناقشات ندوة "المغرب و الاستعمار" [2]. التي نظمتها كلية الآداب بالمحمدية (1999)، و مع الزميل محمد المعروف الدفالي خلال وقائع ندوة تكريم الأستاذ مولاي إدريس العمراني الحنشي"[3] التي نظمتها شعبة التاريخ بكلية الآداب عين الشق (2004)، و مع الزميل العيادي محمد عند مناقشتي لملف التأهيل للإشراف على البحوث الجامعية[(4)] (مايو 2005)، و مؤخرا داخل المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب مع الزميل عبد الرحمن المؤذن خلال وقائع اليوم المنهجي حول "مشروع كتاب: مغرب القرن العشرين"[5]. لقد ساهمت هذه المناقشات، بالرغم من تفاوت حدتها و عمقها، في تعميق المقاربة النقدية للخطاب التاريخي المغربي، و في تحفيزي لمزيد من تعميق الحمولة المعرفية للمصطلحات التي أستعمل كمفاهيم حاملة لمعنى حتى تندرج بشكل مثمر في المخيال العام المؤطر للبحث العلمي بالمغرب.

أعود في هذا المبحث لأؤكد، من جهة استعمال المؤرخ بوعي أو بدون وعي لمفاهيم متعددة، و من جهة ثانية أن مفهوم "الحركة الاجتماعية" غني معرفيا ومنهجيا

---

[1] - BEYNIER. D et LE GALL . D ET MOREAV de BELLAING **Analyse du social théorie et méthodes,** éditions anthropos, paris 1984, pp 18 et 19.

[2]- مجلة بحوث: **المغرب و الاحتلال الأجنبي**، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، عدد خاص، 1999

[3] - التي تتضمن صفحات هذا الكتاب أعملها .

[4]- - بوعزيز . م. **الحركة الوطنية، الأنتلجنسيات و الحركات الاجتماعية في مغرب القرن العشرين**، ملف تأهيل ، مايو 2005، كلية الآداب عين الشق.

[5]- ستنشر أعمال هذا اليوم الدراسي في بحر سنة 2009.

و قابل للاندراج في مقاربة المؤرخ،من أجل إنتاج خطاب حامل لمعنى، خارج أية سذاجة أو إسقاط.
يثير استعمال المؤرخ لمفهوم الحركة الاجتماعية ثلاثة مسائل كبرى، أكثفها فيما يلي:

1- مسألة التعريف:

إن الخطاب التاريخي جزء من الخطاب العلمي، و بالتالي فلغته بالرغم من استعمالها للغة المتداولة فهي لغة متميزة، و تميزها حاصل بالدلالات الخاصة لمصطلحاتها و بسياقاتها التي تفضي إلى بلورة فكر، و هو بالنسبة لنا المعرفة التاريخية.

سنحتاج لتأسيس مقاربتنا في هذا المبحث إلى التذكير ببعض التوضيحات حول مصطلحات مركزية في خطابنا:

أ- التاريخ و عمل المؤرخ:

إن التاريخ، كما سبق أن أشرنا، ليس هو الكشف فقط عن وقائع كامنة و"دفينة" في الزمن الماضي، بل هو أساسا تمثل و تركيب و إدراج في المنظومة الفكرية القائمة أو التي هي بصدد القيام و الاستتباب. ويتعين على المؤرخ ، من أجل الانخراط في هذا العمل المتجدد دوما "لمعرفة موضوعه [و الإحاطة به] ، أن يمتلك في ثقافته الشخصية و في بنيته الذهنية نفسها، القدرات النفسية التي قد تسمح له بتصور مشاعر إنسان الماضي الذي يصادفه في الوثائق وأفكاره وممارساته وتلمسها وفهمها ..."[1] و إن كانت "حنطة" المؤرخين، إلى وقت قريب، "تفضل الممارسة الميدانية [الوثائقية] على التفكير النظري"[2]، فإن الجدل المعرفي حول الخطاب العلمي ، بدأ منذ عقد من الزمن يؤثث المناظرات العلمية و اللقاءات المهنية، فأصبحت الثقافة الشخصية للمؤرخ، تبعا لذلك، مكان اهتمام مفيد. و لعل الأيام السنوية للجمعية المغربية للبحث التاريخي هي الفضاء الذي يقاس فيه هذا التحول بامتياز.

لقد أصبح من المقبول اليوم القول "بأن التاريخ حصيلة تركيبية"[3] و أن المؤرخ يركب حسب ثقافته ودرايته المهنية، و بالضرورة يجب تعريض حمولة المؤرخ الثقافية و المنهجية للنقد العلمي، و على رأسها ترسانة المفاهيم التي تهيكلها،

---

1 - MARROU . HI: **De la connaissance historique**, éditions du seuil, paris 1975 (première éditions 1954) , p 97.

2 - BOURDE. G et MARTIN.H : **Les écoles historiques**, éditions du seuil, paris 1997, p 15.

3 - VILLAR. P: Une Histoire…opcit, p 425

بوعي المؤرخ نفسه أو بدون وعي منه. فالمسألة ليست في استعمال المفاهيم أو عدم استعمالها "...بل في صلاحياتها و مطابقتها للواقع، أي حقيقتها التي تندرج منها في آخر المطاف حقيقة التاريخ (...) فليس لكل الأدوات التي يستعملها التاريخ نفس البنية المنطقية و لا نفس القيمة"[1]، لذلك نشدد هنا على تدقيق الحمولة الي نعطيها للمفاهيم التي ستؤطر خطابنا. إن تركيزنا على الطابع التركيبي للتاريخ و على الدور المركزي للمؤرخ في ذلك، لا يعني أننا نتجاهل الطابع المزدوج للتاريخ، أي كونه في نفس الآن، مجموع وقائع الماضي في الزمن الماضي، و المعرفة التي تستكشف وتتمثل هذا الواقع، بل فقط نسعى إلى محاورة زملاء قد يرون في اعتمادنا لهذا التعريف أو ذاك اختزالا لحقيقة مركبة، أو في استعمالنا لهذا المفهوم أو ذاك إسقاطا مشوها للواقع. فعمل المؤرخ حصيلة تفاعل ثلاثة أقطاب: قطب ميداني تجسده مادته المصدرية، وقطب نظري يتشكل من مساره واختياراته الفلسفية، وقطب منهجي تتكثف فيه درايته المهنية وصنعته. ومن حصيلته هذه يتمثل ماهية التاريخ ويساهم بقسطه في إنتاج المعرفة التاريخية. و في هذا السياق، كما يقول مارو (Marou) : "لا يمكن للتاريخ و لا يجب عليه رفض استعمال هذه [المفاهيم] فهي من صلب تبلوره، إلا أن المعرفة القصوى لا يمكن أن تتمثل فقط بالمفاهيم العامة و المجردة، لأن حقيقة الماضي هي دائما أكثر غنى، وأكثر تميزا، و أكثر تعقيدا من أي فكرة يمكن بلورتها، فهي هذا الملموس الفريد الذي يذهلنا ويبهرنا بشيء غير متوقع، بشيء جديد، يكشف جذريا عن شيء آخر." [2]

انطلاقا من هذا الوعي بضرورة إعادة النظر في كل ما يبدو قائما و مسلما به، نغامر بمساءلة تاريخ الوطنيين المغاربة في القرن العشرين عبر زاوية الحركات الاجتماعية، و نعتقد أن من التعريفات المتعددة للتاريخ، فالأكثر إستدعائا لمفهوم الحركة الاجتماعية، هو التعريف القائل بان "...التاريخ هو فهم لأشكال التغيير وشرح لها..."[3] و بالضرورة "...عزل للمظاهر الوجيهة في تطور ما، عبر طرق تسمح بمقارنتها و تنظيمها في تراتبية من ناحية الأهمية، و تحديد لأشكال التفاعل بين مختلف المستويات ومختلف الأزمان التي قد تكون ساهمت في تشكل أزمة أو تسببت في قطيعة ، أو بالعكس مكنت من استقرار تشكيلة اقتصادية أو سياسية. هذه هي العناصر المكونة لمقاربة تطمح، ليس فقط، للإحاطة بقوة التغيير بل أيضا بطبيعته..."[4].

---

[1] - MARROU. HI: De la connaissance…opcit, p 142

[2] - MARROU. HI: De la connaissance…opcit p 160 / 161.

[3] - BURGUIERE. A: De la compréhension en Histoire, in revue "Annales" Economes Sociétés Civilisations, 45 année- N: 1 , janvier- février 1990, p 126

[4] - Idem, p 135.

ب- الحركة الاجتماعية:

انسجاما مع هذا المفهوم للتاريخ يندرج في خطابنا مفهوم الحركة الاجتماعية ليعبر عن تراكب تحرك بشري مع فعل جماعي في إطار حالة محددة في زمان و مكان معينين. قد يأخذ هذا التراكب أشكالا متعددة، و قد ينسجم بعضها مع ما نروم إلى نعته بالحركة الاجتماعية كطقوس الجنازة مثلا أو مراسيم الاحتفالات الموسمية، لذلك نستبق نسبيا التحليل ونقترح الصيغة الأولية التالية: "الحركة الاجتماعية تحرك جماعي وسط المجتمع، يتأسس على قاعدة حيف وشعور بالدونية، و ينطلق بهدف رفع الغبن وجبر الضرر." وهكذا نضع خارج هذا التصنيف كل التحركات الجماعية ذات الوظيفة الاجتماعية الرمزية، والتي عبر تكرارها، تتجلى ملامح النسق الاجتماعي الذي يشملها.

كان بإمكاننا أن نستبدل في هذا التعريف الأولي عبارة "الشعور بالدونية" بعبارة " وضع الأقلية" المقابل بالفرنسية لـ"mise en minorité" إلا أنها قد تثير التباسا يستوجب معه التنبيه إلى أن لفظ "أقلية" لا يحيل على أي مضمون إحصائي. فالمجموعة الموجودة في "وضع أقلية" قد تكون أغلبية عددية في مجتمعها. يحدد لويس وارتWITTH (louis) الأقلية: "... كمجموعة بشرية معزولة، نظرا لمميزاتها الفيزيائية أو الثقافية، عن بقية المجتمع الذي تعيش فيه عبر تعامل مغاير و غير متساو. و تبعا لذلك تعتبر هذه المجموعة نفسها ضحية لميز جماعي. وينتج عن وجود أقلية في مجتمع ما وجود مقابل لمجموعة مسيطرة لها "وضع اجتماعي أرقى" و متمتعة بامتيازات كبرى. يتضمن "وضع الأقلية" الإقصاء من المساهمة الكاملة في حياة المجتمع..." [1].

فالمضمون هنا يحيل على علاقات السيطرة وعلى استبطان الشعور بالإقصاء وبالاستصغار مقارنة مع المجموعات الأخرى، مما يستدعي الاحتجاج في شكل تحرك جماعي. ونظن أن عبارة "الشعور بالدونية" تفيد المعنى و ترفع اللبس.

إن مفهوم الحركة الاجتماعية، العام و الكوني، يأخذ هنا حمولة خاصة تمكنه من أن يصبح منتجا في مقاربة التاريخ المغربي في القرن العشرين. فالمغاربة عموما، و الوطنيون خصوصا، استبطنوا هذا الشعور و انتفضوا عليه كلما سمحت لهم الظروف العينية بذلك. "فالدونية" لم تكن فقط شعورا نفسيا لإنسان مقهور، سواء خلال الحقبة الاستعمارية أو ما بعدها، بل كانت أساسا واقعا ملموسا برصيد يومي من الاستغلال و الغصب و الإهانة و السلب و الاستلاب أو الانتفاض.

---

[1] - SIMON. P. J: **Minorité,** in revue "pluriel recherches" n 3, année 1995, éditions l'Harmattan, paris, p 55 et 56.

هكذا يمكن لمفهوم "الحركة الاجتماعية" كما عرفناه أوليا، أن يشتغل كأداة منهجية في تركيب تاريخ للوطنيين المغاربة. و قبل إغنائه لمطابقة أكبر مع الواقع المغربي لابد من كلمة حول انعكاس استعمال هذا المفهوم من لدن المؤرخين على تحقيب التاريخ الاجتماعي.

ج- تحقيب التاريخ الاجتماعي:

برز التاريخ الاجتماعي كتخصص في الدراسات التاريخية لما وسع البحث التاريخي مجاله ليقتحم فضاءات كانت خارج اهتماماته. و تم ذلك في تقاطب مع السوسيولوجيا الناشئة (علم الاجتماع). فاستعار التاريخ من هذا العلم بعض مفاهيمه ومناهجه، و منها مقاربة المجتمعات البشرية وتصنيفها. فالمقاربة اتجهت أولا نحو المقارنة بين المجتمعات على مر الزمن و على امتداد المكان. ما الذي يجمع مجتمعا ما عن مجتمعات معاصرة له، قريبة جغرافيا أو بعيدة عنه؟ وما الذي يميزه عنها؟ وما الذي يميزه عن مجتمعات سابقة، قديمة، بل حتى عن المجتمع الذي انحدر منه؟ هل يعتبر مصطلح "مجتمع" صالحا لتوصيف كل "التشكلات البشرية"؟ وبعبارة أخرى، هل يمكن صياغة تعريف مجرد لماهية المجتمع، صالح لمقاربة أي مجتمع في أي زمان و أي مكان؟ أجاب المتخصصون في العلوم الاجتماعية منذ القرن التاسع عشر على هذه الأسئلة، كل حسب اجتهاده و انتمائه المنهجي (وضعية، ماركسية، تجريبية، وظيفوية، بنيوية...إلخ). و اتفقت كل التوجهات تقريبا على التمييز بين مفهوم communauté الذي نقابله عربيا بكلمة "جماعة" بشرية تجاوزا، و مفهوم société الذي شاعت ترجمته بمجتمع. فـ"الجماعة" تشكل بشري قائم على سيادة الأعراف وعلى انمحاء الفرد أمام الجماعة و على الطاعة و الإمتثال لتراتبية موروثة و مفروضة و غير خاضعة للنقاش. أما المجتمع فهو تطور و تحول من قلب "الجماعة البشرية" ، تسير علاقاته وفق رابطة القانون "الموضوع" من طرف أفراده الذين يتمتعون بحريات تسمح لهم بالمساهمة في وضع "العقد الاجتماعي". وينعت أفراد المجتمع - غالبا - بالمواطنين، و يصطلح على تسمية ثقافتهم و منظومة قيمهم بالمواطنة.

يشكل التمييز بين communauté و société أحد التحقيبات العريضة في التاريخ الاجتماعي، ذلك أن التحول من التشكل الأول للثاني كان ضمن سيرورة التحول العام الذي أفضى إلى الحداثة الغربية، و كانت محطاته البارزة: أنسنة القرن السادس عشر، و فكر الأنوار في الثامن عشر، و الثورة الصناعية في التاسع عشر.

وبالإضافة إلى هذا التوزيع العريض، ذهبت بعض التوجهات السوسيولوجية إلى تصنيف المجتمعات حسب منظومة علاقاتها و مؤسساتها و أنظمتها الإنتاجية وتركيبية مخيالها. و نظرا للتدقيق المفرط في خصائص هذه التشكلات البشرية عمم

مصطلح مجتمع لأن حمولته تحولت إلى النعت المرافق له : مجتمع قبلي، مجتمع عشيري ، مجتمع تيوقراطي، مجتمع صناعي، مجتمع تجزيئي...الخ. وقد حاول الباحث أنطوني جيدنس (A.GIDDENS) أن يبدع نمذجة تتميز في نفس الآن باعتمادها على مستويات للتجريد صالحة لمقاربة البنيات الاجتماعية، و باحترامها للتحولات عبر الزمن، فاهتدى إلى "...توزيع المجتمعات إلى ثلاثة مجموعات من الأصناف: المجتمعات القبلية، والمجتمعات المقسمة إلى طبقات، والمجتمعات الطبقية. و قد ربط كل مجموعة بما يكفي من العناصر التمييزية، دون السقوط لا في اختزالية قاتلة و لا في تعداد لا ينتهي..."[1]

وتأسيسا على الدراسات السوسيولوجية و الاقتصادية الفرنسية حول المغرب، اتجه البحث المغربي حول المجتمع نحو مقاربتين: سارت الأولى في طريق تدقيق السوسيولوجي و الأنتروبولوجي فأثمرت الكم الهائل من المنوغرافيات حول التشكلات القبلية، أو الجهوية أو الزوايا، ونهجت الثانية بشكل من الأشكال التوصيف الطبقي و استعارت من الماركسية مفاهيم: " نمط الإنتاج أو "التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية". وهذه الأخيرة، هي التي اعتمدت تحقيبا للتاريخ الاجتماعي، يتأسس ضمنيا على الإجابة على سؤالين: هل التصنيفات الغربية للتشكلات البشرية صالحة لمقاربة "الحالة المغربية"؟ و في أي مستوى من التطور يمكن إدراج المغرب؟ و لعل دراسات بول باسكون[2] و إدريس بن علي[3] نماذج مفيدة لقياس محاولات التوفيق بين التحقيبات العامة الأوروبية و خصوصيات التاريخ المغربي؛ فالأول أقر، دون أن ينفي الحمولة المعرفية لمفهوم نمط الإنتاج، بعدم مطابقة أي من التصنيفات الماركسية الخمسة للمغرب فابتدع تصنيفه الخاص أي "نمط الإنتاج الإختلاطي (composite) . أما الثاني، و على غرار سمير أمين المصري[4] فقد اعتمد مفهوم " التشكيلات الماقبل الرأسمالية (précapitalistes). أما بالنسبة للمؤرخين المغاربة، فقد انتقد عبد الله العروي مبكرا المقاربة الطبقية المحضة، و نبه إلى "... أن كل مجتمع اليوم على وجه الأرض موزع إلى عشائر و فئات و طبقات- لا ندخل هنا في النقاش بين الأنتروبولوجيين و علماء الاجتماع حول عمومية التوزيع الطبقي كما يفهمه المحللون الماركسيون- لكن إذا قبلنا افتراضا أن نضع كلمة فئة مؤقتا و كمجرد علامة على الأقسام، أكانت عشائرية أو وظيفية، عمرية، (أي حسب السن) أو طبقية، التي يتألف

---

[1] - L'ALADE. B: **Types de sociétés,** in "dictionnaire de sociologie" dir R. Boudon et auteurs, éditions Larousse, paris 1999, p 219.

[2] - PASGON. P: **Le haouz de Marrakech,** 2 tomes, éditions EMI, Tanger, 1979.

[3] - **BENALI.D:**

[4]- **سمير أمين: التطور اللامتكافئ**، ترجمة برهان غليون. دار الطليعة بيروت 19890، الطبعة الثالثة، ص ص 15 – 49.

منها كل مجتمع معروف اليوم ، بدائيا كان أو زراعيا أو صناعيا، فلاشك أن الأعمال الفنية والأدبية و الفكرية التي ينتجها مجتمع من المجتمعات، يمكن،بل يتحتم، اعتبارها من زاوية الوعي الفئوي الذي يتحكم في رؤية مبدعيها إلى الكون و المجتمع والفرد..."[1] . ويضيف في معرض بعض التوضيحات حول الشريف أو الخماس أو التاجر أن " ...من الناس من ينفي الحدود الأفقية و يفسر كل الأقوال باعتبار الوضع الاجتماعي، الفئوي أو العائلي فقط. أما أنا فإني أركز على الحدود الأفقية لا نفيا للظروف الاجتماعية، بل لأني مقتنع أن عدم الانتباه لها قد أوقع بعض النقاد إما في تفصيلات عقيمة (يريدون أن يبرروا بالانتماء إلى طبقة منفردة ظواهر عامة تصدق على المجتمع كله) و إما إلى تساهلات خطيرة (يتكلمون عن البورجوازية العربية كما لو كانت ندا للبرجوازية الإنجليزية)..." [2]. وفي نفس السياق حذر جرمان عياش من الاستعمال العشوائي لمفهوم الفيودالية[3] "...صحيح أن فكرة الفيودالية تستعمل أساسا بدلالة قدحية، إلا أن هذا الاستعمال يخطئ الهدف مرتين، لأن فيه مغالاة ونقصا في نفس الآن. فمن جهة يتجاهل كل الحضارة المدنية التي كانت المدن المغربية مسرحا لها قبل أوروبا بكثير، و هو يبالغ بشكل كبير، من جهة أخرى، في مستوى [التطور] العام للبلد..." و يضيف "... كان المغرب بعيدا عن صفة الأمة العصرية، فلم تسمح أبدا تقنياته العتيقة و الإبقاء المقابل على توزيعه القبلي بالوصول إلى مستوى كاف من الوحدة العضوية. و بالرغم من عدم اكتمال هذه الوحدة، فقد تشكلت مبكرا بفضل التجارة، و في ظل دولة جمعت القبائل في بوتقة دين مشترك فأشركتها أولا في مشاريع فتوحاتها، و ربطتها ثانيا بشبكة مؤسسات و مصالح لتحافظ عليها تحت الوصاية، و تربطها بشكل وثيق بالحواضر التجارية الكبرى. فجاءت الغزوات الإيبيرية ودمرت التجارة، و بذلك أجهضت سيرورة الاندماج الاقتصادي وشكل ذلك الضربة القاضية..."[4].

بقي البحث التاريخي المغربي لمدة متأثرا بالتحقيب العام الأوروبي، و كانت جل الانتقادات تهدف إلى ملائمته مع الحالة المغربية و الاحتفاظ بروحه الأساسية أي التطورية (l'évolutionnisme). وباستثناء عبد الله العروي الذي دفعه توجهه التاريخاني إلى القول "...بأن التوفيق بين التحقيبات التي تنطلق من منظور إقليمي أو قومي عربي أو إسلامي يكاد يكون في الظروف الحالية و في مستوى الدراسات

[1] - العروي. ع: **العرب و الفكر التاريخي، دار الحقيقة**، بيروت، الطبعة الثانية 1973، ص 31.
[2]- ن.م.س: ص32.

[3] - AYACHE.G: Etudes d'histoire Marocain. Editions SMER, éditions Rabat, 1983, P 397.
[4] - Idem, p 411

المنجزة، مستحيلا..."[1] ، فإن جل الدراسات، حتى بداية التسعينيات، تطرقت بشكل صريح أو ضمني لثنائية (التأخر≠ التقدم) المندرجة من التطورية الوضعية. فالحديث عن البنيات ما قبل الرأسمالية أو عن "التأخر التاريخي" أو عن " نمط الإنتاج الكولونيالي"،الذي استعاره المغاربة عن اللبناني مهدي عامل، أو غير ذلك من الابتكارات "كنمط الإنتاج القائدي" كلها تصورات لزمن تطوري مختزل بالضرورة.
وفي حوار مثمر مع سمير أمين حول كونية مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي أو الإقتطاعي (Tributaire) كتب المؤرخ الفرنسي روني كاليصو (Gallissot) بان "...المؤرخين أمام النتائج التاريخية يتوجهون للظرفيات بما هي تحولات اجتماعية، و تتوق فرضياتهم لتقديم شروحات قد تصل للحاضر بل قد تنطلق منه، إلا أن المؤرخين يرفضون أن يكونوا كما في الماضي ضحية إرادة معيارية تعطي للتاريخ الكوني أسبابا و نتائج محددة سلفا (...) فالتاريخ متعدد و التشكلات الاجتماعية فيه ليست غير متساوية التطور فقط، بل مختلفة فعليا، و تطوراتها قد تكون متقطعة..."[2].

إن تحقيب التاريخ الاجتماعي على قاعدة تتابع التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المهيكلة على مفاهيم الطبقة و نمط الإنتاج، هو عملية غير منتجة في نظرنا بالنسبة للفضاءات غيرالأوروبية، بينما رصد طبيعة أشكال الحركات الاجتماعية قد يساعد على إرساء تحقيب منتج للتاريخ الاجتماعي في فضاء و زمان محددين. والتحقيب هنا ليس عاما بل هومرتبط بموضوع، و الحقبة كما يقول العروي"...مرتبطة بمدلول [لذلك] فعملية التحقيب تتلخص بالنسبة للباحث في تحديد مميزات الفترة المدروسة..."[3].

إن اختيارانا لمفهوم الحركة الاجتماعية، كما عرفناه أوليا نابع من قناعتنا بأن المجتمعات تنكشف أكثر عبر حركاتها الاجتماعية، و تدرك أحسن عبر مقاربات منهجية مطابقة.

2- مسألة النموذج:

ولد مفهوم الحركة الاجتماعية، كمفهوم الدولة، في تربة البحث العلمي الغربي، و مثله ساعد على بلورة نماذج تساهم بخصائصها و منطق مكوناتها في شرح التحولات التاريخية عبر توطينها في ظرفيات عينية. لذلك اعتبرت المناقشة التي جمعتني مع الزميلين أحساين و عبد الصمد الديالمي سنة 1999 عندما قدمت مداخلة

1- العروي . ع : **مفهوم التاريخ**، الجزء الثاني ، المفاهيم و الأصول، منشورات المركز الثقافي العربي، بيروت / الدار البيضاء 1992، ص 281.

2 - GALLISSOT. R: **Retour à l'Histoire,** in "structures et cultures précapitalistes" éditions Anthropos, paris 1981, p 497.

3- العروي عبد الله: **مفهوم التاريخ**، الجزء الثاني، س.م، ص 382.

حول أحداث 29 يناير 1944 كحركة اجتماعية، لحظة مثمرة. ذلك أن تساؤل أحساين عن جدوى مقاربة حدث تاريخي كمظاهرة 1944 بشكل آخر خارج تدقيق الأحداث وتثبيث ماديتها و ضبط سياقاتها في الزمن القصير، دفعني لأبرهن على فائدة مقاربة أخرى في الزمن الطويل، أو على الأقل المتوسط.

كما أن اعتراض عبد الصمد الديالمي على استعمال مفهوم الحركة الاجتماعية خارج قاعدة طبقية محددة، فرض علي إثارة الجدل الحاصل بين المؤرخين و بعض السوسيولوجيين حول مسألة النموذج و النمذجة بشكل عام.

سأستحضر لمزيد من التوضيح في هذا المدخل التأسيسي، عناصر المناقشة المشار إليها أعلاه خصوصا و أن أعمال الندوة التي احتضنت هذه اللحظة العلمية الممتازة لم تنشر كل وقائع الندوة بل فقط العروض المكتوبة التي افتتحت المداولات.

أ - سوسيولوجية الفعل:

يعتبر ألان توران (Alain TOURAINE) أحد رواد سوسيولوجية الفعل بفرنسا، و هو المدير المؤسس داخل المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية في باريس (EHESS) لمركز البحث في الحركاتالاجتماعية. وقد سبق لي، عندما كنت طالبا بهده المدرسة أن حضرت بعض دروسه، كما أنني استعرت منه مفهوم الحركة الاجتماعية عند مقاربتي الأولى " للحركة الماركسية اللنينية المغربية"[1]، ونهلت كثيرا من أطروحته الأولى حول "حركات مايو 1968 بفرنسا"[2] التي اعتبرتها آنذاك دراسة حية مبدعة، و كانت إلى حد ما تدغدغ ميولاتي و حماستي كمناضل يساري و لحد الساعة لازلت أستعير منه عبارته البليغة: " حركة لم يكن لها غد إلا أن لها مستقبل" لختم مداخلاتي حول الحركة الماركسية أولا، وحركة محمد بن عبد الكريم الخطابي، ثانيا، و الحركة اليسارية في بداية الألفية الثالثة مؤخرا.

طور توران مناهجه و تصوراته التي ابتعدت نسبيا عن طروحاته في بداية السبعينيات، و أسس منذ نهاية العقد المذكور لتوجه "سوسيولوجية الفعل" sociologie (de l'action)، و عليه ارتكز الديالمي لمناقشة فرضياتي ، ويعتبر كتاب "الصوت و النظرة"[3] النص المؤسس لهذا التوجه و سنقتطف منه إستشهادات مهمة كعناصر في مناقشتنا.

---

[1] - BOUAZIZ. M : **introductions à l'étude du mouvement marxiste léniniste marocain (1965-1979),** mémoire pour le diplôme de l'ehess, direction: elikia M'BOKOLO, juin 1981, 237 pages + annexes.

[2] - TOURAINE.A: **le communisme utopique et le mouvement de mai 1968,** éditions seuil, paris 1968, postface en 1972.

[3] - TOURAINE. A : **la voix et le regard,** éditions du seuil, paris 1978.

يكتب توران في تعريف المجتمع أنه "...مجموعة أنساق فاعلة مهيكلة بشكل تراتبي، أي أنه مجموعة علاقات اجتماعية بين فاعلين لهم مصالح متعارضة، لكنهم ينتمون إلى نفس الحقل الاجتماعي، أي أنهم يتقاسمون بعض التوجهات الثقافية. فالمجتمع غير قائم، لا على اقتصاده و لا على الأفكار، كما أنه ليس بمجموعة مستويات أو أبعاد، و عوامله الوحيدة الأساسية هي: من جهة أرخانيته (historicité) أي قدرته على إنتاج نماذجه التسييرية، و من جهة أخرى العلاقات الطبقية التي تصبح عبرها توجهاته ممارسات اجتماعية، مطبوعة دائما بسيطرة اجتماعية. فليس للمجتمع لا طبيعة و لا قاعدة، فهو ليس بآلة و لا بتنظيم، ولكنه فعل و علاقات اجتماعية..." [1]
ونحن نتفق عموما مع الفكرة الجوهرية الواردة في هذا الاستشهاد، و التي تضع سوسيولوجية الفعل مقابل "البنيوية" و"الوظيفية"؛ ذلك أنها تنسجم مع رؤية المؤرخ للمجتمع كنتاج لسيرورة تاريخية معقدة و ليس معطى ثابتا حاملا لطبيعة قارة، و لا مجرد انعكاس لبنية اقتصادية أو لبنية فكرية. إلا أن التنصيص على الهيكلة التراتبية" و على " العلاقات الطبقية" يحد من صلاحية التعريف لمجتمعات لا تخضع فيها علاقات المكونات بالضرورة لتراتبية ملموسة و لا يصلح فيها توصيف "الطبقة " للإحاطة "بواقع الفئات الاجتماعية". وهذا اهو الاعتراضالأول .

يقول توران إن "...سوسيولوجية الحركة الاجتماعية لا تنفصل عن تمثل للمجتمع كنسق لقوى اجتماعية تتنازع قيادة حقل ثقافي (...) و لم تعد تعتقد هذه السوسيولوجيا أن السلوكات هي إجابة على حالات، بل تؤكد أن الحالة نفسها ليست إلا النتيجة غير القارة و المتغيرة لعلاقات بين الفاعلين الذين ينتجون المجتمع عبر نزاعاتهم الاجتماعية و انطلاقا من توجهاتهم الثقافية..." [2] وبقدر ما نستحسن فكرة "تمثل مجتمع" نتحفظ على فكرة "إنتاج المجتمع" الموكولة للفاعلين عبر نزاعاتهم وتوجهاتهم دون توضيح حجم الوعي أو المعتاد في فعل الفاعلين، مما يوحي أن عملية الإنتاج المجتمعي ميكانيزم آلي لتفاعل إرادات فعل متقابلة. وما يؤكد تحفظنا هو توضيح عميد" سوسيولوجية الفعل "عند قوله: " ...يتشكل المجتمع من حركتين متعاكستين: حركة تحول أرخانية المجتمع إلى تنظيم بل و تذهب إلى حد تحويل هذا الأخير إلى نظام و إلى سلطة، و حركة معاكسة تعمل على تكسير هذا النظام لاسترجاع التوجهات و النزاعات، و ذلك بالتجديد الثقافي، و بالحركة الاجتماعية..." [3].

صحيح أن سوسيولوجية الفعل تفند المنطق الشارح لبعض التوجهات البنيوية و الوظيفية بتركيزها على الحركة الدائمة الناتجة من صراع الفاعلين الاجتماعيين، إلا أن هذه الحركة و هذا الفعل يبدوان و كأن مصدرهما الوحيد هو الإرادة الواعية. فمن

1 - Idem, p 39.
2 - Idem, p 47.
3 - Idem, p 48.

نفس المرجع نستخرج هذه القولة القطعية: "...إن الفكرة الرئيسية التي تتأسس عليها سوسيولوجية الفعل هي أن للمجتمعات الإنسانية القدرة، ليس فقط على إعادة إنتاج نفسها أو حتى التأقلم مع محيط خارجي متغير عبر ميكانيزمات التعلم، و عبر قرارات سياسية، بل و أساسا القدرة على إنتاج توجهاتها نفسها، وتغييرها و توليد أهدافها وقيمها..."[1] ويضيف لتوضيح ماهية الفعل :"...المجتمع نسق تراتبي لأنساق فعل. والفعل هو سلوك فاعل محدد بتوجهات ثقافية و متموضع داخل علاقات اجتماعية محددة عبر علاقة لا متساوية للمراقبة الاجتماعية لهذه التوجهات..."[2]. و سيفضي هذا التصور الذي نتفق مع جزء لا بأس به من انتقاداته للتحاليل الستاتيكية للمجتمعات إلى "تحنيط" مفهوم الحركة الاجتماعية في التعريف التالي: "...الحركة الاجتماعية هي سلوك اجتماعي **منظم** لفاعل **طبقي يناضل** ضد خصم **طبقي** من أجل القيادة الاجتماعية لأرخانية داخل مجموعات بشرية ملموسة..."[3] وقد شددنا عن قصد في هذا الاستشهاد على الكلمات التي تعطي للتعريف معنى حصريا و قطعيا، فمن جهة هناك الربط الحصري بطبقة، و من جهة أخرى هناك الإرادة الواعية للفعل. هذه المحددات قد لا تتوفر إلا في حالة خاصة. إن استعراض أعمال آلان توران يساعد على تحديد هذا المجال الخاص، إنه عالم الشغل و الصناعة، فأولى مساهماته العلمية التي نشرها المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي سنة 1955 عالجت "تطور شغل العمال داخل مصانع رونو"[4]، كما أنه سينشر مع آخرين، ثلاثين سنة بعد ذلك، دراسة حول "الحركة العمالية"[5]. فالنموذج الذي أسس عليه توران مفهومه لحركة اجتماعية هو نموذج "الحركة العمالية" الذي يتطابق في التجربة الفرنسية ، أي في سيرورة تشكل و تطور مجتمع صناعي، مع "الطبقة العاملة" بمواصفات ماركسية أي متحولة من طبقة في حد ذاتها إلى "طبقة لذاتها"، فأصبحت لوعيها في دورها المركزي في سيرورة الإنتاج، "بروليتاريا". هناك بطبيعة الحال فائدة في مناقشة مفهوم "الطبقة" و أجرأته حتى في وسطه "الطبيعي" أي المجتمعات الغربية المصنعة، و ذلك ما أنجزه الباحث بيير بورديو في مؤلفه الضخم حول: "التميز"[6]. نكتفي هنا بالقول إن "الطبقة" تمثل لواقع اجتماعي يركبه الباحث انطلاقا من معطيات وفق تصور و منهج. و في هذا

---

[1] - Idem, **p 82.**

[2] - Idem, p 84.

[3] -Idem, p 104

[4] - TOURAINE.A: **L'Evolution du travail ouvrier aux usines Renault, CNRS, paris 1955.**

[5] - TOURAINE.A et WIERVICRKA.M et DUIBET.F: **le mouvement ouvrier,** éditions fayard, paris 1984.

[6] - BOURDIRU.P: **la distinctions, critique social du jugement,** les éditions de minuit, paris 1979, pp 112-127 et pp 545-564.

السياق ينبه بورديو إلى أن "...الطبقة الاجتماعية لا تحدد بخاصية واحدة (ولو تعلق الأمر بالأكثر أهمية كحجم و بنية الرأسمال) و لا بمجموعة من الخاصيات (الجنس ، السن، الأحوال الاجتماعية أو الإثنية، حجم السود و حجم البيض مثلا، الأهالي ، المهاجرون، مستوى الدخل، مستوى التكوين...إلخ) و لا حتى عبر سلسلة من الخاصيات مرتبة انطلاقا من خاصية أساسية (كالموقع في علاقات الإنتاج) في علاقة سببية بين المؤثر و المتأثر، بل [تحدد الطبقة الاجتماعية] ببنية العلاقات بين كل الخاصيات الملائمة التي تمنح لكل منها و لوقعها على الممارسات قيمتها الخاصة..."[1] فبصرف النظر عن تعقيد البناء العلمي للطبقة و مدى ملاءمتها للإحاطة بالتحولات الاجتماعية، نميل إلى التركيز على "الحالة الاجتماعية" عوض "الطبقة" في مقاربة الحركة الاجتماعية. يقول المؤرخ روني كاليصو، ونتفق معه بشكل كبير في نقده لسوسيولوجية الفعل: " ...إذا كانت الحركة العمالية قد استطاعت أن تصبح نموذجا حاملا لممارسات في الفعل الاجتماعي و في أشكال التنظيم، يقتدى بها أو يتم تجنبها و لفظها، فإن الحركة العمالية بصريح العبارة، لم تشكل أي نموذج تاريخي قد يؤخذ كنموذج للحركة الاجتماعية، ذلك أنها تمثل في الواقع **استثناء**، أو عبر علاقتها الطبقية الفريدة، تشكل **حالة قصوى** بالنسبة **للحركات الاجتماعية** (...) فهذه الأخيرة على العكس، تأخذ غالبا أشكالا و دلالات غير مغلقة ولا محصورة على طبقة، فهي **تعبير عن حالة داخل المجتمع**، بما فيها حالة طبقية. تجيب الحركات الاجتماعية على حالة إخضاع، أو حيف، أو تهميش، أو ميز، بكلمة تتعلق الحركات الاجتماعية باللا مساواة و ليس تخصيصا بجوهر طبقي..."[2] فالاعتراض المركزي إذا هو على اشتراط تطابق كامل مع طبقة اجتماعية للحديث عن الحركة الاجتماعية.

أ- الزمن الاحتمالي:

هناك اعتراض آخر، ليس فقط على "سوسيولوجية الفعل" بل عموما على كل المقاربات الوضعية التي تستند على مفهوم للزمن يعتمد التطورية كمنظومة شارحة لواقع التاريخ، مع ما تتضمنه من شحنة حتمية. لم يعد الدفاع عن الحتمية التاريخية أو الاجتماعية حاضرا ، داخل الوسط العلمي، بنفس القوة التي كان بها، إلا أنه كامن في عديد من المقاربات مع اختلاف مرجعياتها الفلسفية و المنهجية. فللتلطيف من الطابع العام لنظريته يقول آلان توران: "...ندافع هنا على فكرة الفصل بين العلاقات الاجتماعية و العلاقات السلطوية، أي الفصل بين النسق الاجتماعي و نسق التغيير،

---

[1]- Idem, p 117 et p 118.

[2] - GALLISSOT. R: **Mai 1968: qu'est –ce qu'un mouvement social ؟ Au delà du mouvement ouvrier.** In revue "l'homme et de la société " N98 / 1990 / 4 , éditions l'harmattan, paris: p 89.

وبالتحديد الانتقال من نموذج مجتمعي إلى آخر. لكننا نعترف بأن هذا الموقف لا يتطابق إلا مع المجتمعات التي تدخل بدون قطيعة عنيفة في نسق جديد للفعل التاريخي، **بينما في معظم جهات العالم تسيطر ميكانيزمات التطور على الممارسة الاجتماعية**... "[1]. هكذا يعود إلى نوع من الحتمية عبر سيطرة "ميكانيزمات التطور"، و هذه العودة لا تقتصر على توران بل يمارسها معظم الباحثين بوعي أو بدون وعي، لأنها احتماء وراء عقلانية مطمئنة وواقية من اكتشاف تناقضات في بناء متماسك. أليست التطورية الوضعية هي التي حررت التصورات حول الزمن من حمولتها اللاهوتية، و أسست بذلك لمقاربة عقلانية للزمن البشري و الطبيعي؟ يقول فرانسوا هارطوك في هذا الصدد: "...لقد جعلت تطورية القرن التاسع عشر الزمن طبيعيا، و حولت الستة آلاف سنة (6000) التي يحصر فيها الكتاب المقدس ماضي الإنسان إلى حكاية للأطفال، بينما الزمن الماضي يمتد بلا نهاية. و تحول في إدراكنا الفاعلون، فأصبحوا إما، تقدم العقل، أو مستويات التطور، أو تعاقب أنماط الإنتاج، أو كل ترسانة فلسفة التاريخ. لقد جسد ذلك العصر الذهبي للفلسفات الكبرى للتاريخ..."[2]

شكل هذا التحول قطيعة كبرى في تاريخ المنظومات المفاهيمية لدرجة أصبح العلم يتطابق مع هذا التصور للزمن و الطبيعة و الكون كله، و إن كانت النزعات النقدية لهذا التصور قد ترعرعت في أوربا و الغرب منذ النصف الثاني من القرن العشرين، فإنها لم تنطلق بشكل ملموس في المغرب إلا مع بداية التسعينات. فالتماهي بين التركيب التاريخي و التاريخ كواقع ظل قائما، و قلما فرق المؤرخ المغربي بين منطق تركيبه للزمن و الواقع الملموس الذي لا يدركه إلا جزئيا. لذلك لم يتعب عبد الله العروي من تكرار أن المرحلة الوحيدة التي يكون فيها المؤرخ موضوعيا و بالتالي علميا هي "مرحلة النقد و التفكيك" أما "مرحلة التركيب و التأليف "فخاضعة للنقاش، إذ "...يستطيع [المؤرخ فيها] بكل سهولة أن ينسى ذاته و موقعه، أن يعمم منظور أحد أقسام الزمان: الماضي، فيحكم المحقق في المحقق و يغلب على كلامه صفة الحتمية، الحاضر، فيحكم الممكن في المحقق و يغلب على كلامه الاحتمال، المستقبل، فيربط محتملا بمحتمل و يغلب على كلامه صفة العشوائية. من يقول إن التاريخ يسير لا محالة إلى غاية واحدة مرسومة، أو أنه يعبر عن مقاصد متضاربة، أو أنه لا يتجه نحو أي هدف معين، إنما يقول ذلك لأنه وقف موقفا من الزمان ثم سها عن نفسه وموقفه..."[3].

---

[1]- TOURAINE. A : **la voix et le regard...**opcit . p 76.

[2]- HARTOG. F: Régimes d'historicité, la librairie du XXI siècle, éditions du seuil, paris 2003, pp23 et 24.

[3]- العروي. ع : **مفهوم التاريخ**...م.سن ص 335 و 336.

إن الحتمية، كيفما كان مصدرها: من لاهوت أو تطورية مادية، أو وظيفوية نظرية، أو بنيوية مغلقة، رؤية إيديولوجية. ونحن نميل إلى مقاربة تاريخية تنطلق من "الزمن الاحتمالي" و ما يتفرع عنه من تعدد الحالات و الممكنات التاريخية، في الواقع الملموس و ليس من في ذهن المؤرخ. فالمنطق الفعلي بين الماضي و الحاضر و المستقبل، لا تحكمه قوانين ضابطة كليا لسيرورة التطور، بل هو كما يقول جاك لوكوف ببلاغة: "...الماضي يقترح و لا يفرض شيئا، فوحدهما الصدفة و الاختيار الحر للبشر كفيلان بخلق الحاضر و الاستمرارية..."[1]. صحيح أن على المؤرخ أن لا ينسى و هو يركب ما سيقدمه كقراءة للتاريخ، الإفصاح عن موقفه الخاص من الزمن و عن أدواته لاستحضار الماضي. وبالنسبة لنا، سنلتجئ في هذا المبحث، في نفس الآن، لاستحضار الوقائع التاريخية و استقراء التمثلات التي يقول عنها جاك لوكوف بأنها "ظواهر للعقليات"[2]. و مقاربتنا للحركات الاجتماعية لن تنطلق لا من تراتبية محتملة، و لا من مستوى واحد يشرح كل المستويات الأخرى، و لا من نظرة حصرية. فالتاريخ، بالنسبة لنا ، ليس فقط رصد لما حقق، بل أيضا لما فشل، و لما أجهض في المهد. فحركة التاريخ تلمس أيضا في جدل المنجز و المجهض، بل منطلقها كامن في تلك اللحظة التي "يظهر فيها الزمن التاريخي كأنه في حالة توقف"[3]

ج- إشكالية التركيب:

تحدثنا كثيرا في هذا المدخل عن المعرفة التاريخية، و قلنا إنها، ككل معرفة، تمثل للواقع،وللواقع الذي مضى. فبالإضافة إلى الإشكالات المرتبطة بتمثل واقع ما، هناك مستلزمات استحضار واقع غابر. هذا التعقيد المزدوج هو الذي جعل مؤرخين مرموقين كالذين استشهدنا بهم و منهم إيريني مارو و عبد الله العروي يقرون أن المعرفة التاريخية تبقى دائما جزئية، و أن الواقع التاريخي كثيرا ما يفاجئنا بان حقيقته شيء آخر. هذا الشيء الآخر هو الذي يحمس المؤرخ على حصر ملامحه، و هو الذي يجعل من التاريخ مادة حية تجدد نفسها باستمرار، عبر عمل المؤرخين المحترفين. ينطلق المؤرخ المحترف اليوم من قاعدة معرفية و منهجية تتموقع في حقل العلوم الاجتماعية كحقيل في الحقل العلمي الكبير لعصرنا. و لذلك يشترك المؤرخ مع باحثين آخرين في ميادين معرفية مختلفة، في استعمال مفاهيم و آليات منهجية لتفكيك الواقع وإعادة تركيبه. و قد رأينا كيف تنزلق، في بعض الممارسات العلمية، استعمالات التصورات و المفاهيم من آليات لفهم الواقع إلى آليات لتركيب واقع قد يختلف جزئيا

1- LE GOFF. J : **L'Europe est elle née au moyen age**§ édit du seuil, paris 2003, p 13.
2- Idem, p 13.
3- HAROTG. F: Régimes d'historicité…opcit p 15.

أو كليا عما يدعي تقديمه و شرحه بعقلانية. تتجسد إشكالية التركيب بالضبط في كيفية تجنب التعارض في الحالات القصوى، و تلطيف التفاوت في الحالات الدنيا.

يستفيد المؤرخ في عمله من المفاهيم و المناهج التي بلورتها العلوم الاجتماعية لرصد ظواهر التغيير في المجتمعات البشرية، و قد يسقط في منزلق إحلال منطق التصور النظري مكان منطق وقائع الماضي. و لا يصاب المؤرخ لوحده بنسيان التمييز بين المنطقين- كما أشار عبد الله العروي - بل إن هذا الخطريتهدد كل الباحثين في العلوم الاجتماعية، خصوصا عندما يصبح وازعهم الأساسي هو الحفاظ على "صرامة منهجية" يعتقد أن "الباطل لا يأتيها لا من يمينها و لا من شمالها". ونحيل في هذا الباب النقدي على الاجتهاد القيم للباحث الفرنسي ميشال كروزيي و الباحث النمساوي إرهارد فريدبارك المعنون "الفاعل و النسق"[1]، حيث يحلل فيه الباحثان، بوضوح كاشف، الجدل المركب بين الفرد و المجموعة البشرية التي ينتمي إليها من جهة، و الباحث و منظومته الشارحة من جهة أخرى. ونكتفي في هذا المدخل باستشهاد حول "النظريات الشارحة".

يقول الباحثان إن معظم هذه النظريات "...تتأسس على ثلاثة أنماط من المسلمات لم تؤكدها قط المعلومات التي نتوفر عليها حول المجتمعات بصفة عامة، أو على الأقل حول المنظمات و أنظمة الفعل. يتعلق الأمر بالمسلمات التالية: مسلمة التماسك والانسجام، ومسلمة تراتبية عناصر الواقع الاجتماعي، و مسلمة تجانس الحقل الاجتماعي(...) فالحتمية و الإرادوية مؤسستين، على السواء، على تماسك المجموعات من جهة، و على تماسك الميكانيزمات الاجتماعية من جهة ثانية. بينما يبدو أن دراسات الأنظمة أظهرت أن التماسك جد نسبي(...) فحتى المنظمات المندمجة جدا لا تشتغل و فق مبدأ واحد (...) كما أنه لا وجود لنظام إنساني يعيش بدون تناقض (...) إن التراتبية المسلم بها بشكل معلن أو ضمني، و التي تبرز العنصر الأساسي، المفتاح الذي يجب استعماله، لا تتوفر على سند ميداني (...) ليس هناك عنصر مميز، و إن كانت هناك مسالك، و ليس مسلكا واحدا، متميزة في زمن معين، والتفكير المنطلق من خصائص النظام المدروس هو فقط الكفيل باكتشافها (...) أما تجانس الحقل الاجتماعي فيصعب الدفاع عنه (...) ذلك أن نظاما اجتماعيا ما ليس قادرا فقط على احتواء تنافرات، بل أيضا على تعايش ميكانيزمات تبدو متناقضة..."[2].

ماذا يمكن أن نستنتج من هذا النقد الصارم؟ الاستنكاف عن استعمال مفاهيم وتصورات في عملية تركيب تاريخية؟ أبدا، إذ المقصود ليس الرجوع إلى وهم "أترك الوثائق تتكلم" فهي أصلا ميتة، و إنطاقها لا يتم إلا عبر وسائط و بصوت "الراوي"

---

[1]- CROZIER.M et FRIEDBREG. E: L'acteur et le système , éditions du seuil / essais, 1977, néedite en 1992, 500 pages

[2]- Idem, pp 379,380,et 381.

مؤرخا كان أو متدخلا آخر. كتب العروي لختم فصل "مفهوم التاريخ" حول جدل المؤرخ و التاريخ بأن الدرس الذي يستخلصه "...هو أنه يوجد حقل خاص بالباحث في معرفيات التاريخ، محدود من جهة بالتاريخيات (الإسطوغرافيا) و من جهة ثانية بالفلسفة و الكلاميات، و لكن على الباحث فيه أن لا يغرق الإجراء الفعلي في صورته الشكلية، أن لا ينسى أبدا موقف المؤرخ من الزمان، عليه أن يتذكر باستمرار أن المنطق الذي يبحث فيه هو دائما منطق المؤرخ، بل منطق مؤرخ بعينه، و أنه لا يتوحد أبدا مع منطق التاريخ إلا في نطاق مقالة فلسفية أو كلامية..."[1] إن تكرار التنبيه إلى ضرورة التمييز بين منطق المؤرخ و منطق التاريخ نابع من بقاء جزء مهم من المشتغلين بالتاريخ في الوسط الجامعي المغربي، مستبطنا للمفهوم الوضعي للعلم، و بالتالي تتجه الانتقادات للمحاولات التجديدية في التركيب التاريخي انطلاقا من هذا المفهوم المستبطن، مرة بالقول بسيادة الوثائق و الزمن القصير، و مرة بالاستناد على نظرية مغلقة تنفي العلمية على أي مقاربة أخرى. و هذا ما يستدعي ترك النقاش مفتوحا. فمن الطبيعي أن "...يظهر من جديد التوتر الحاد بين الواقع و المفاهيم على مستوى لغة المصادر و لغة العلم. فلا يمكن للتاريخ الاجتماعي بما هو تحليل للبنيات في المدى الطويل ، أن يتجاهل مقدمات تاريخ المفاهيم (...) و يهم هذا مختلف مستويات التاريخ الاجتماعي، سواء كان يسائل المدى الطويل أو الحركات أو الظرفيات. فقط التفكير في المفاهيم هو الكفيل بتوضيح و حصر مستوى العمومية التي نسبح فيها عبر المساهمة، في الإجلاء النظري للرابطة الزمنية بين الحدث و البنية أو التطابق بين الزمان و التغيير..."[2] .

استشهدنا في آخر المطاف بالمؤرخ الألماني كوزيليك لندعم قولنا بأن **المنظومة الشارحة** للمؤرخ تتأسس على درايته المهنية و ثقافته الخاصة و حدسه، وهذا الرصيد يتنامى باستمرار و يراجع باستمرار، لأنه مهما عظم فهو مشوب من جهة **بجزئية** الوقائع التاريخية المتوفرة و المدركة، و من جهة أخرى بمحدودية المفاهيم و التصورات المستعملة لتركيب الخطاب التاريخي.

نظن أن دلالاتنا لمفهوم الحركة الاجتماعية،جعلته، بعد كل هذه التحفظات، واضحا و قابلا للاشتغال في موضوعنا أي "الوطنيون المغاربة و الحركات الاجتماعية" .

[1]- العروي. ع : **مفهوم التاريخ**...م.س، ص 339.

[2]- **KOSELLECK. REINHART: Le futur passé, contribution à la sémantique des temps historique,** éditions de l'école des hautes en sciences sociales , paris 2 éditions, 2000, p 116.

لذلك نعيده مع إضافة جوهرية حول تبلور الحركات الاجتماعية في المدى الطويل، استعرناه من المؤرخ الفرنسي روني كاليصو[1] . هكذا نقول بأن "...الحركة الاجتماعية" **تحرك جماعي** وسط المجتمع، يتأسس على **قاعدة حيف و شعور بالدونية** وينطلق بهدف **رفع الغبن و جبر الضرر**(...) تنشأ الحركات الاجتماعية كجواب على إختلالات تشكلت وسط المجتمع على **المدى الطويل** (...) ورسخت الحيف و اللا مساواة. لذلك تعبر الحركات الاجتماعية على **إنتظارات طالبي حق**..."

3- مسألة انطلاق:

أ- نعت المعاصر:

يطرح المدى الطويل المشار إليه أعلاه مسالة أخرى، و هي المتعلقة بصلاحية المفهوم في كل الفترات التاريخية؟ قد لا أغامر بذلك لسببين:

الأول، لانحصار معرفتي حول الحقب التاريخية ما قبل القرن التاسع عشر، والثاني لارتباط مفهوم الحركة الاجتماعية بنشأة و تطور **مفهوم المجتمع** كحقل لارتباطات بشرية مؤسسة على **الفردانية و المواطنة**.

لذلك أحصر هذا المدى الطويل فيما يصطلح عليه في الجامعة المغربية "بالمغرب المعاصر و الراهن" أي مغرب "صدمة الحداثة و تداعياتها".

ب- جرد أولي:

بعد توضيح المفهوم و الدفاع عن صلاحيته لمقاربة منتجة لموضوعنا ، و بعد حصر الفترة الزمنية في المعاصر الذي ينطلق من سنة 1830،سنة احتلال فرنسا للجزائر و بروز الوعي بالمغرب **كوطن ترابي** من لدن الأنتلجنسيات يمكن المغامرة بجرد أولي لما يمكن نعته بالحركات الاجتماعية في المغرب المعاصر.

إذا اعتمدنا مدخل الاحتجاج كخاصية أولى فإننا سنصادف، و نحن نحلق فوق الظرفيات المعنية، كما من الواقع يمكن أن يركب كحركة اجتماعية. سننتقي، عن قصد مجموعة من العناوين لتصنيفها و نقدها قبل تفكيكها.

هكذا نقترح الجرد الأولي التالي:

- انتفاضة الدباغين فاس 1873.
- التمردات الفلاحية. من 1902 - 1912.
- انتفاضة الدار البيضاء و الشاوية 1907.
- تمرد فاس 1912.
- حركات الجهاد ضد الاستعمار من (1912 -1934).
- حركة شباب القرويين (1926-1927).

1- GALLISSOT. R: **Qu'est ce qu'un mouvements** opcit p 89..

- مظاهرة الاحتجاج على "الظهير البربري" 1930.
- اضطرابات و مظاهرات عمالية 1936.
- أحداث واد بوفكران 1937.
- أحداث 29 يناير 1944.
- أحداث الدار البيضاء 1947.
- حركة القواد و الأعيان ضد السلطان.
- مظاهرات الدار البيضاء 1952.
- انتفاض وجدة و مراكش 1953.
- حركة المقاومة المسلحة (1953-1955).
- تطوع الشباب لبناء طريق الوحدة 1957.
- الحركة الجمعوية و الثقافية (1956-1963).
- أحداث الدار البيضاء في مارس 1965.
- حركة الشبيبة المتعلمة (1965-1973).
- الحركة العمالية (1965-1973) .
- المسيرة الخضراء 1975.
- الحركة العمالية (1975-1989).
- أحداث الدار البيضاء 1981.
- أحداث الخبز 1984.
- الحركات النسائية منذ 1983.
- الحركات الحقوقية منذ 1975.
- الحركات الإسلاموية منذ 1981.
- الأحداث الناتجة عن إضراب دجنبر 1990.
- الحركات الأمازيغية.

تتميز مجموعة الأحداث المتبثة أعلاه، بقصر زمنها ، مقارنة مع الحركات التي يتوزع فعلها على عدة سنوات. هناك إغراء في ربط المجموعتين باعتبار الحركات أسبابا و الأحداث نتائجا، مثلا، اعتبار الاحتجاجات على "الظهير البربري" النتيجة المنطقية (الحتمية) للحركة الوطنية الناشئة و انتفاض التلاميذ و الطلاب بالدار البيضاء في مارس 1965 كالنتيجة المباشرة للعمل الباطني للحركة الماركسية المغربية الناشئة إلاأن هذا الربط المنهجي و الحصري، بالرغم من صحته الجزئية، قد يفضي إلى ضعف في التحليل و إلى إفقار المعنى الذي قد تبلوره معالجة الأحداث من منظور الحركة الاجتماعية.

تحتوي هذه اللائحة، إلى جانب الأحداث و الحركات الاجتماعية الاحتجاجية والمجندة ضد توازنات النظام القائم، حركات مسنودة من طرف الحكم القائم بل مجندة

من طرفه، كحركة الأعيان و القواد في بداية الخمسينيات، و الحركات التطوعية في طريق الوحدة ،و المسيرة الخضراء. هل تنتفي على هذه المجموعة صفة الحركة الاجتماعية فقط لقرابتها من السلطة القائمة، بالرغم من وجود طابع التحرك الجماعي و التجنيد و الاحتجاج، بل حتى لائحة المطالب بالنسبة لبعضها؟ سؤال مفتوح سنجيب عنه عندما سنعمق المعالجة لتشمل بعض العلاقات مع السلطة القائمة، والرهانات الاجتماعية و الجو الثقافي السائد، و المبادئ السامية المجندة للمنخرطين في هذه الحركات (الديمقراطية، الحداثة، الوطنية). و ستتوضح الصورة خصوصا عند الإحاطة "بالإختلالات التي تشكلت في المدى الطويل" و نمت على قاعدتها ما ننعته بالحركات الاجتماعية.

تغطي هذه اللائحة على المستوى الكرونولوجي، أربعة حقب على الأقل. والتحقيب هنا خاص و جد مرتبط بالموضوع و بإشكاليته المركزية، أي "تفاعلات الوطنيين المغاربة مع الحداثة". نحدد بشكل عريض هذه الحقب كالتالي:

- حقبة1873 – 1912
- حقبة 1912- 1956 .
- حقبة 1956- 1975.
- حقبة 1975 – 1990.

ويغري هذا التحقيب العريض باعتماد نمذجة تصنف القوى و النزاعات. و إذا غامرنا بذلك فقد يسوقنا المنطق، منطق التركيب مثلا، إلى اعتماد قراءة للائحة موجهة حسب المشباك التالي:

- قوة محلية ضد السلطة المركزية للمخزن .
- قوة وطنية ضد سلطة الحماية الاستعمارية.
- قوة حداثية ضد سلطة محافظة.
- قوة معدمة و مهمشة ضد سلطة و قوة متنفذة و ميسورة.

وواضح أن هذا المشباك، ككل مشباك مصنف، غارق في الاختزال، بالإضافة إلى أنه يوحي ضمنيا بنوع من التراتبية و التطورية نظرا لنعت مضمون النزاعات المحمولة من طرف الحركات الاجتماعية.

فالمقابلة بين المحلي و المركزي مرتبطة بمرحلة ما قبل الاستعمار، ما القول عن أحداث الشمال في مغرب الثمانينيات؟ كما توحي هذه القراءة بأن الحركات الاجتماعية ما بعد 1975 خالية من أي حمولة أيديولوجية. ما الموقف إذن من الحركات الإسلامية و الحركات الأمازيغية ؟ إن التنبيه إلى الطابع الاختزالي لقراءة من هذا النوع احتياط منهجي ضروري، إلا أن هذا المشباك لا يخلو من فائدة، إذ يبرز على مستوى التصنيف ملامح كبرى غالبة في حقب معينة، و إن لم يكن ذلك على مستوى الواقع التاريخي، فعلى الأقل على مستوى تمثلاتنا لهذا الواقع .

ج- فرضية الانطلاق:

سنباشر معالجتنا لهذا الجانب من إشكاليتنا المركزية، أي الوطنيون المغاربة والحركات الاجتماعية أو مقاربة ظرفيات الصراع و التوتر بين جناحي الوطنية المغربية حول بناء الدولة الوطنية، انطلاقا من فرضية، سنعمل على تشريحها، عبر عمليات استحضار الوقائع و تركيب الأحداث و تحليلها.

يمكن أن نكثف هذه الفرضية فيما يلي :

"يعتبر انتفاض الدباغين بفاس سنة 1873 أو ما عرف في الوثائق التاريخية بعيطة بلمدني بنيس **مؤشرا تاريخيا** على انطلاق حركات اجتماعية من نوع جديد في التاريخ الاجتماعي المغربي...كما أن هذا الصنف من الحركات الاجتماعية سينمو في ظل الاستعمار الغربي للمغرب، و سيطبع منذ النشأة **بارتباط عضوي** بين **الاجتماعي و السياسي** مع **هيمنة** هذا الأخير...و لم تنطلق **سيرورة فك الارتباط** إلا ثلاثة عقود بعد استقلال المغرب،أنتجت، بسبب تعثر اكتمالها ، تبعثرا في **الفعل الاجتماعي** في المغرب الراهن".

د- الأحداث و ظرفيتها و دلالاتها:

تعتبر أحداث فاس المعروفة بانتفاضة الدباغين سنة 1873، و المشار إليها في الوثائق المخزنية ب:"عيطة بالمدني بنيس" المؤشر القوي عن هذه الحركة الاجتماعية. لقد خصص الإخباريون حيزا مهما من تآليفهم لهذه الأحداث، و منهم من عاصرها. كما أن الباحثين في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر أشاروا إليها كل حسب إشكاليته وزاوية النظر للظرفية التي انفجرت فيها. وتبقى في نظرنا دراسة أستاذنا المبدع عبد الأحد السبتي أهم دراسة[1] عالجت الانتفاض كموضوع مركزي ليس فقط من زاوية تثبيت الوقائع و تركيب الأحداث، بل أيضا من زاوية تفكيك خطاب الرواة الإخباريين و إعتصار دلالات جديدة لا تنير فقط الظرفية بل البنى المتداخلة و المؤطرة لها. و حتى لا نجني على هذا المجهود القيم، و الذي سننهل منه كثيرا في هذا المبحث، فإننا سنثبت فيما يلي الملخص الرسمي لهذه الدراسة التي نشرت بالفرنسية، كما ورد باللغة العربية في مجلة "هيسبريس تمودا" المتضمنة للبحث:

"...يتناول الباحث انتفاضة الدباغين التي شهدتها مدينة فاس عند بداية عهد السلطان الحسن الأول، و التي تركزت على المطالبة بحذف المكوس.

---

[1] - SEBTI. A: **Chroniques de la contestation citadine**, opcit, pp 283-312.

بعد تقديم المصادر و مراحل الحدث- مع كرونولوجيا مفصلة- يتوقف البحث عند أطراف الصراع و حوافز الاحتجاج. فبجانب التحولات التي شهدها المجتمع الحضري في سياق التدخل الأوروبي، يتبين أن قضية المكس و تحرك الرماة و صناع قطاع الجلد عناصر تنتمي إلى ثوابت تتطلب المزيد من الاستكشاف.

ثم ينتقل الباحث إلى مسألة حضور الانتفاضة في الكتابة التاريخية التقليدية، حيث يميز بين ثلاثة أنماط : سرد مسهب يميل إلى تفهم مطالب المدينة، و سرد يختزل الانتفاضة في اتجاه الموقف المخزني، و تصور منقبي يؤول الحدث بواسطة الكرامة الصوفية"[1]

يصنف الأستاذ السبتي النصوص التي أخضعها للتفكيك كشهادات، و هي "الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن" لإبن الحاج، و "الإستقصا" للناصري، و البستان الجامع لكل نوع حسن و فن مستحسن في بعض مآثر مولانا الحسن "للسباعي. و ينطلق منها لإعادة تركيب الأحداث و قراءاتها في أفق استكشاف دلالتها الاجتماعية[2]. و يميل الباحث إلى الاعتقاد أن "أحداث فاس تسمح بإماطة اللثام عن أنماط للتمفصل بين خصوصيات القرن التاسع عشر و بنيات تعود لمدى طويل. و يبدو أن الزوج حرفيون-رماة يندرج في إطار أوسع هو إطار الحركات الشعبية في الوسط الحضري الإسلامي..."[3].

سنحاول هنا بالضبط ، تأسيسا على تركيب الأستاذ السبتي للأحداث، أن نسلط بعض الأضواء على تمفصل معين بين الارتجاج الكبير الذي تعرضت له البنيات المغربية في القرن التاسع عشر و هذه "الحركات الشعبية في الحواضر الإسلامية"، لنغامر بالقول إن ظرفية الأزمة هذه، هي التي حضنت "فكرة الوطنية" و لو أن أولى تجلياتها جاءت في شكل السلفية المغربية كما حملها و عبر عنها الشيخ بلمدني كنون[4].

نتحدث عن ظرفية الأزمة، و هي في الواقع أزمة كبرى لا تفهم إلا في المدى الطويل، و هي المتعلقة في مقاربتنا "بصدمة الحداثة" أو "الرجة الكبرى" و التي لم يستطع فيها الفاعلون المغاربة، لا احتواء الصدمة و التوفق بالنتيجة في إعادة الاستقرار للبنيات السابقة، و لا تجاوزها بتحديث النظام كليا و بالتالي إرساء بنى جديدة بعلاقات و ثقافة تندرج في العصر و تستوعب إكراهاته.

تتمفصل هذه الأزمة الكبرى مع أزمات صغرى بمدلولات سياسية أو اجتماعية مسجلة في الزمن القصير. من هذه الأزمات الصغرى ظرفية الخلافة في

---

[1] - **مجلة هيسبريس تمودا**، العدد XXIX الجزء 2، الرباط 1991، ص 310.

[2] - SEBTI. A: chroniques…pcit, p 294.

[3] - Idem, p 299.

[4] -الفلاح العلوي.م: جامع القرويين و الفكر السلفي (1873-1914)، منشورات مجلة "أمل"، الجدار-البيضاء 1994، ص ص 82-101.

الناظم السياسي المغربي ما قبل الحماية، فغالبا ما كانت وفاة السلطان و انتظار استتباب الأمر لأحد المؤهلين لخلافته، مناسبة لقلاقل و تمردات. فلما توفي السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن تراكبت في ظرفية الخلافة، الأزمة الصغرى المتعلقة بتثبيت بيعة المولى الحسن مع الأزمة الكبرى التي استتبت منذ أن حصل ما نعتناه بالانكسار المغربي أمام ضغوطات الغرب. ويمكن قراءة ظرفية الخلافة، كظرفية الحملات الانتخابية في النظام السياسي العصري. كما يمكن نعت المؤهلين لخلافة السلطان المتوفى "بالمرشحين"، و قد يحصل أن يكون هناك "مرشح" وحيد أو وافر الحظوظ، فهذا تدقيق، أما الأساسي فهو طبيعة اللحظة السياسية، إذ يتعلق الأمر "بلحظة حرية" مع تلطيف النعت بالتذكير بأن النظام السياسي المتحدث عنه نظام حكم مطلق، و شرعيته تتأسس على مقومات فضاء المقدس و ليس الفضاء المدني. وهكذا فالحرية ليست حقا يمارس دون خوف، بل رهان قد يصيب و قد يخطئ و لكل جزاؤه الذي قد يكون إزهاق الروح؟

هكذا يتحرك الأفراد و الجماعات خلال هذه الظرفية لضمان مصالحهم، وإعادة تقديم مطالبهم و شكاواهم، و محاولة استثمار "لحظة البيعة"، لانتزاع أكبر المكاسب من لدن السلطان المبايع. نقول "لحظة البيعة" لتميزها عن باقي الطقوس الأخرى التي تتكامل معها لتشكل "ثقافة الولاء"[1] القاعدة الإيديولوجية للناظم المخزني.

و نسلط بذلك الأضواء على "استثنائية هذا الزمن" في الفضاء السياسي المغربي في القرن التاسع عشر؛ فإن كانت البيعة، حتى في الفترات الأكثر استقرارا للنظام المغربي ،مناسبة لإعادة النظر في التموقعات و الامتيازات و عموما في بنية العلاقات بين السلطان و محيطه و مختلف المجموعات المشكلة، فإنها تزداد أهمية و يتضاعف فعل الفرقاء عندما يكون النظام السياسي في حالة ارتجاج و الشرعية المخزنية في حالة حصار من لدن فاعلين جدد، و في حالتنا الخاصة "تجسد القوى الغربية هذا الجديد المربك و المحفز؛ المربك للمخزن و المحفز للأطراف الأخرى غير المنتفعة منه و ربما المتضررة من نهجه. نسوق هنا حادثة من ضمن أخرى عديدة، تفيد نفس الشيء، و هي المتضمنة في الرسالة التالية من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان إلى نائبه بطنجة. يقول السلطان:

"....خديمنا الأرضى الطالب محمد بركاش أعانك الله و سلام الله تعالى و بركاته

و بعد، فإن عسكريا اسمه الحسن السوسي سرق حوائج لقائد رحاه و هرب للصويرة، فبحث عنه عاملها فوجده توجه إلى مراكش مع التاجر جورش و التاجر

---

[1] - EL AYADI. M: **Religion, politique et société dans le Maroc contemporain**, habilitation à diriger des recherches, dir R. Gallissot, université Paris VIII, 1997.

طمسن النجليزيين، فتكلم معهما في شأنه و بين لهما أنه عسكري هارب بحوائج، فذكر له الثاني منهما أنه اكتراه من مراكشة بمشاهرة 60 و أنه لا يقدر أحد أن يخرجه من داره و لا يتكلم معه بوجه، و احتاج معه في ذلك كلاما كثيرا، فتكلم القائد أيضا في شأنه مع بيس قونصو النجليز بالصويرة فلم يجد شيئا، فلابد تكلم مع باشدور دولة النجليز هناك، ليأمر خليفته بالصويرة برد العسكري المذكور لخدمته.

و من المعلوم أن العسكري إذا دخل العسكر و شهد عليه بدخوله ورضاه بخدمته فيه لا سبيل لخروجه منه ، بهذا استقر العمل في ذلك ، و هذا عسكري وسارق، فقد تعلق به حقان، حق المخزن و حق المسروق، و كيف يعمد إليه و يذهب به من بلاد العسكر، و هل هذا يقول به أحد أو يفعله، لا ، فالمتعين رده لخدمته و لا بد، فأكد على الباشدور في رده و دفعه لقائد الصويرة ليوجه لمحل خدمته و لابد، والسلام

7 ذي القعدة عام 1279"[1]

قد لا تحتاج هذه الرسالة إلى تحليل لتبيان **الانكماش الكبير للسيادة المخزنية** و قصورها في فرض **الانضباط** حتى داخل أهم مؤسسة ردعية للنظام أي المؤسسة العسكرية. أما المجالات الأخرى و المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية، فكثيرا ما كانت رموز السلطة المخزنية (قائد، عامل، باشا...) تواجه بإستخفاف إن لم نقل بإهانة من لدن تجار أجانب أو ممثليهم القنصليين. فقصة الوالي الجيلاني بن حمو الذي سجن وجلد سارقا لكبش، و الذي أرغمه القنصل الفرنسي ليس فقط على إطلاق سراح السارق لأنه محمي، بل أيضا الاعتذار له و بأداء غرامة عشرين ريالا كتعويض عن العشرين جلدة[2]، أبلغ من أي تفصيل.

سيغادر السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان مسرح الحياة، في قلب هذه الأزمة الكبرى، و ستتراكب- كما قلنا- ظرفية الخلافة مع هذه الأزمة لتثمر أزمة مركبة. و في إطارها ستنفجر أحداث فاس بشوطيها الموزعين على سنتي 1873و 1874.

ترد في الوثائق و في النصوص الإخبارية عبارة "أهل فاس"، و هو نعت لكل الفرقاء في الأحداث؛ يتعلق الأمر حسب النعوت المخزنية "بالخاصة" و "العامة" في نفس الآن، و هي بالتحديد في هذه الظرفية، تشير إلى العلماء، و الأعيان، و ممثلي المخزن من عمال و قواد و أمناء، وقضاة و جنود،وإلى الدباغين و حنطتهم، و الرماة و تنظيماتهم،و الشرفاء و أضرحتهم...إلخ. و حسب المصدر السابق ، قد تعني العبارة تراتبية لساكنة مدينة على رأسها ممثلو المخزن و العلماء و الأشراف و الأعيان،

---

[1] - مجلة الوثائق، المجموعة 4،وثيقة رقم 520، نشر المديرية الملكية للوثائق، الرباط، 1976.
[2] - بن منصور . ع: مشكلة الحماية...م.س، ص 56.

وتشدد على مسؤولية رأس الهرم على باقي البناء. و قد تعني "كتلة متراصة" حول مطلب يجمع كل الفئات و يوحد تطلعاتها. لا يحيل التمييز بين الدلالتين على السجل اللغوي فقط، بل حتى على الممارسات الاجتماعية في "زمن الأزمة". فقد تميل ممارسة نفس الفاعل إلى الانسجام مع موقعه في التراتبية المهيمنة و ما يستلزم ذلك من ممارسة القيادة و الانضباط، و قد تنصهر هذه الممارسة في "الكتلة المتراصة" وما سيتتبع ذلك من محو لكل مظاهر التمييز. لقد رجحت "الأزمة المركبة" التي تجلت إثر وفاة السلطان محمد الرابع، هذه الممارسة الثانية. فإن لم يكن هناك، عند "أهل فاس" أي خلاف حول تقديم البيعة للمولى الحسن، فإنهم تفاوتوا في تقدير مطالبهم للسلطان الجديد، خصوصا اتجاه ضريبة المكوس، فمن جهة هناك العلماء، وبعضهم عالي المكانة [1]، و المشتغلون في مهن الجلد و الدباغة، و موقفهم هو المطالبة بإلغاء هذه الضريبة الجائرة. و من جهة ثانية هناك جباة الضرائب و على رأسهم أمين الأمناء الحاج محمد بالمدني بنيس، و موقفهم الإبقاء على الضريبة لأنها مورد من الموارد الأساسية لبيت المال و مصدر رزقهم. و بين الموقفين هناك كل الفئات الأخرى المشكلة "لأهل فاس" و المتفهمة، و لو بتفاوت، لمطلب إلغاء المكوس. وبعد المداولات، و بإقناع "من أراد جمع الكلمة من العلماء و الأعيان (...) انعقدت البيعة على أساس إلغاء المكس"[2] وتم ذلك بفاس يوم 28 رجب الموافق 21 شتنبر 1873، أي عشرة أيام بعد بيعة مراكش للمولى الحسن، فسارع الحاج بالمدني بنيس إلى كتابة رسالة للسلطان يبلغه فيها بيعة أهل فاس دون ذكر مسألة المكوس، و عمل كل ما في وسعه لتصل إلى مراكش قبل الرسالة الجماعية "لأهل فاس"، فوصلت فعلا إلى مراكش[3] يوم 6 شعبان / 29 شتنبر 1873، فسبقت بذلك حتى رسائل العامل السراج و القائد العربي الشركي.

جمد استيفاء ضريبة المكوس من الأبواب و في سوق الجلد، بعد البيعة الأولية "لأهل فاس"، و كان هؤلاء قد عينوا وفدا لنقل بيعتهم إلى السلطان في مراكش، كما أن قبائل منطقة فاس كانت قد وقعت على هذه البيعة الأولية. وكانت الأجواء تعيش نوعا من التوازن غير المستقر؛ فالغضب الذي تراكم عند فئات واسعة من ساكنة فاس و ضواحيها، و الذي بدأت بعض شحنه تتفرقع هنا و هناك، ومنها تمردات قبائل بني

---

[1] - المنوني. م: **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، الجزء الأول. شركة النشر و التوزيع المدارس، الدار البيضاء، 1985. يذكر المؤلف في هذا الصدد، ص 381 و 383 أسماء العلماء: أحمد بن الطالب أبن سودة المري، عبد الله بن إدريس البدراوي الحسني، عبد الواحد إبن المواز السليماني الحسني، و عبد المالك "الضرير" بن محمد العلوي المدغري، و كلهم ساهموا في كتابة "بيعة" أهل فاس (أنظر الوثائق، المجموعة الثالثة،، الوثيقة 391).

[2] - ن.م.س، ص 381.

[3] - SEBTI. A:Chroniques ..opcit, p 294.

مطير و الحياينة[1]، خفت و تيرته بعد البيعة الأولية، و دخل الجميع في حالة ترقب، منتظرين قدوم السلطان للمنطقة، و متمنين أن تلبى مطالبهم الملحة. في هذا المناخ القابل للاشتعال ارتكب الحاج محمد بالمدني بنيس "الكبيرة" بالسماح بعودة الجباة إلى أسواق الجلد، فكان ذلك بمثابة إشعال الفتيل في زريبة من تبن يابس.

تتضارب المصادر في ذلك، إلا أن الرواية الأكثر تماسكا هي التي أوردها ابن الحاج في "الدر" و التي حللها الأستاذ السبتي[2]، و القائلة بأن طالبا شريفا كان هو القائم على جباية مكوس سوق الجلد استعطف بالمدني بنيس و طلب منه إرجاع العمل به ليضمن قوت يومه، فوعده خيرا باسم السلطان. فباشر الطالب الشريف عمله دون انتظار. إلا أن قاضي المدينة وسلطتها ألحوا على بالمدني بنيس أن لا يسمح بعودة جباية المكوس "المتنازع حولها منذ البيعة الأولية"، و مع ذلك ترك الجباة في أماكنهم. لماذا؟ هل تلقى أمرا بذلك من السلطان عبر مرسوليه إلى مراكش؟ لا نتوفر على دليل مكتوب بذلك اللهم الرسائل المتعددة التي بعثها المولى الحسن لأمين أمنائه يعطيه فيه توجيهات حول استيفاء الديون (16 شعبان الوثيقة 449)، وحول الرسوم المفروضة على السلع الداخلة إلى فاس (18 شعبان الوثيقة 450)، وحول وفر تطوان (20 شعبان الوثيقة 451)(المجموعة الثالثة)...إلخ و كلها رسائل كتبت ربما قبل بلوغ خبر الأحداث للسلطان، لذلك لم تشر لا للمكوس ولا لسوق الجلد، و لكنها كلها تؤكد على حيوية استيفاء الضرائب و ضمان مداخيل لبيت المال. هل لعلمه بأن هذه الضريبة، وإن كانت غير مشرعنة من طرف علماء القرويين، ضرورية للمخزن و البلاد و بأنها في كل الأحوال ستفرض بقوة الحديد و النار، تلك إرادة المخزن، فلماذا لا يستبقها ويقوي بذلك مكانته؟ ربما فكر هكذا، فالتسابق بين خدام السلطان جزء من الثقافة السائدة، إلا أن هذا من باب التأويل فقط. على كل حال أفعال الحاج بالمدني بنيس تكشف عن حرجه الفعلي كمسؤول عن "بيت المال" و كأحد أعيان فاس الأثرياء الواعين بعدم تساوي المغاربة أمام الضرائب. فحتى قبل هذه الظرفية، و تقريبا قبل عقد من الزمن، كتب بنيس للنائب محمد بركاش بطنجة يطلب منه إعادة النقاش مع ممثلي القوى الغربية حول ضرورة أداء التجار الأجانب و المحميين عن سلعهم نفس الضرائب التي يؤديها المغاربة غير المحميين. فأجابه النائب السلطاني برسالة مفصلة نقرأ فيها:

"...و ما ذكرت أخي في شان أداء تجار الأجناس واجب الأبواب عن سلعهم فلا يخفى على سيادتك أخي ما هو مبسوط في الشروط من أنه لا يلزمهم أداء غرامة و لا مكس ما عدى الكمرك الذي بالمراسي، و هذه الشروط هي الحاجزة بيننا و بينهم في سائر

---

[1] - Idem, p 287.

[2] - Idem, p 300 et 301.

الأحكام، فلا يقبلون ما هو خارج عنها بوجه و لا بحال، لكن نحن ننظر عسى أن نجد بابا يسوغ لنا الكلام معهم فيه في شأن المساواة لرعية سيدنا أعزه الله في أحوال التجارة ، ويندرج فيها أداء الواجب في الأبواب إذا تيسر ذلك، نطلب من الله أن يلهمنا و إياكم الصواب"[1].

حرج بالمدني بنيس هو حرج المخزن، و هو النتيجة المنطقية، لإستراتيجيته القاضية بتجنب المواجهة مع القوى الغربية، و قد عبر عنها بركاش بعبارة "نحن ننظر عسى أن نجد بابا..."، و بالتالي فموقف بنيس المساير لعودة الجباية ليس "كبيرة" بالنسبة له و لموقعه و لإدراكه للوضع العام...إلا أن فعله "كبيرة" بالنسبة لأهل فاس" لأنه فك أواصر اللحمة الموجودة، و أشعل نار الفتنة، و أضعف المدينة وأهلها أمام السلطان و القبائل المجاورة، خلال ظرفية البيعة. اتفق الدباغون، بعد فورة غضب في السوق اتجاه إعادة العمل بالمكوس، على تشكيل وفد للتفاوض مع الحاج بالمدني بنيس، فلما وصل الموفدون إلى دار بنيس استقبلهم خادمه (أسود البشرة) بفظاظة أول الأمر، ثم أشهر بندقيته، فثارت ثائرة الدباغين و من معهم، و اختلطت الأمور، فاقتحمت الجموع دار بنيس، التي تعرضت للنهب و التخريب. وهرب الحاج محمد بالمدني بنيس عبر السطوح، و التجأ إلى حمام و اختبأ فيه للنجاة بجلده، قبل أن ينتقل ليحتمي "بحرم ضريح المولى إدريس الأزهر". وبموازاة مع هذا الاقتحام، أغارت قبائل بني مطير و الحياينة على المدينة و نهبت إسطبل بنيس و إحدى ضيعاته بالجوار[2]. هكذا تبخر "التوازن الهش" الذي استتب بعد البيعة الأولية، خلال هذا اليوم المشهود الذي وافق تاريخ 12 شعبان / 5 أكتوبر 1873، ولم تنفع كل مساعي القاضي، و القائد و العامل و بعض الأعيان في احتواء الوضع، مما اضطر الوفد المكلف بتبليغ البيعة إلى تأجيل سفره إلى يوم 8 أكتوبر.

اصطحب هذا الوفد معه رسالة من "علماء فاس" إلى السلطان الجديد، و هي مؤرخة بنفس يوم السفر، أي 15 شعبان من سنة 1290 هجرية. كتبت الرسالة بعد الأحداث إلا أنها لم تشر إليها بضفة مباشرة، و فضل المحررون إعطاء الأهمية للروح التي سادت أجواء "البيعة الأولية". ونقرأ في هذه الوثيقة[3]:

"...فلم يقع اختيارهم [الخاصة و العامة] إلا على فرعه السعيد و نجله (...) العالم العلامة، أمير المؤمنين، مولانا الحسن، وفقه الله لكل فعل حسن، وبويع أسعده الله بيعة تمسكت الرعية بعزها، و مدت إليه الخلافة يمناها و يسراها. فما أجدر نواحي هذا القطر المغربي بإقامة البشائر بإماراته..." وتضيف الرسالة مطالب العامة والخاصة إلى الإقرار بالبيعة، وذلك طبعا في إطار اللغة المعتمدة و الأسلوب الذي

[1] - **مجلة الوثائق**، المجموعة الرابعة، الوثيقة رقم 547، مديرية الوثائق الملكية، الرباط، 1977..

[2] - SEBTI. A: Chroniques…opcit, p 287.

[3] - مجلة الوثائق، المجموعة الثالثة ،...م.س، الوثيقة رقم 391.

يزكي سمو السلطان و سلالته: "...و قد كتب إليك هذا الكتاب علماء هذه الحضرة الفاسية (...)وقد وضعوا أشكالهم في عقد بيعتكم التي انشرحت بها القلوب (...) طالبين من سيادة سيدنا أن نكون عنده بالمكانة التي كنا بها مع أسلافه الكرام، من التبجيل والتعظيم و الاحترام، و قد كانوا قائمين بنا أحسن قيام (...) فإن رؤيتكم مما تبتهج بها الخواطر (...) أحببنا أن نهدي إلى سيدنا هدية فائقة رائقة (...) فلم نجد ذلك إلا صالح الدعوات (...) فنقول: اللهم أعظم مفاخر هذا الإمام و مآثره و مزاياه، و اجعله رفيقا شفيقا على المستضعفين و المساكين من رعاياه (...) اللهم أسعد بطلعته هذه الحضرة الفاسية و سائر بلاد المسلمين، و اجعله من المحسنين لرعيته و الله يحب المحسنين..".

وقع هذه الرسالة- البيعة 13 عالما، منهم كما أسلفنا ، من عارض بشراسة ضريبة المكوس منذ عقود، و مع ذلك اكتفت الرسالة بالمطالبة بأن "يحسن السلطان لرعيته" و بأن يكون "رفيقا شفيقا بالمستضعفين"، إذ يبدو أن ما حصل يوم 5 أكتوبر أضعف من الموقف التفاوضي "لأهل فاس"، فالحاضرة بالتعبير المعتمد آنذاك في "حالة سيبة"، و السلطان سيكون، عند وصول الوفد إلى مراكش، على علم بما حصل لأمين الأمناء، فقنوات التبليغ متعددة و المتعاطفون مع بنيس و على رأسهم الأمناء سيسارعون إلى تأليب الوسط السلطاني على الدباغين و مسانديهم، لذلك فلغة المناشدة أضمن من لغة الإنذار، خصوصا أن المصلحة الخاصة للعلماء تكمن في تفعيل سلطتهم الروحية، لاسترجاع الاستقرار من جهة و استجابة السلطان للمطالب من جهة ثانية.

ويبدو أن مساعي الوفد الفاسي لم تفلح في امتصاص غضب السلطان اتجاه ما وصله عن أحداث يوم 7 أكتوبر 1873. فقد كتب رسالة إلى "أهل فاس" مؤرخة بيوم 22 شعبان الموافق 14 أكتوبر 1873، و أوصلها إلى فاس إدريس بن العالم، و قرأت في المساجد يوم 8 رمضان الموافق 30 أكتوبر 1873. و نظرا لأهميتها في الأحداث وخصوصا لحدة لهجتهما وصرامة أوامرها فإننا ندرجها بالكامل فيما يلي:

"خدامنا الأنجاد كافة أهل فاس، نخص منهم الشرفاء، و العلماء و الأعيان و العرفاء، و ابن عمتنا الفقيه مولاي محمد بن عبد الرحمن و العامل الطالب إدريس السراج.

وفقكم الله و أرشدكم و سلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد، فإنكم منا و إلينا، و المعروفون بالخير و الصلاح لدينا، و لكم القدم الثابتة في محبة جنابنا العالي بالله، و خدمته و النصيحة له مما لم يكن مثله لجميع الناس، و لم يزل لكم الذكر الجميل في كل منزل، و الأثر الجليل في كل معضل، وقد جريتم على سنتكم المعهودة في جمع الكلمة، و أظهرتم من أثر المحبة و النصيحة والخدمة ما استوجبتم به علينا غاية الاعتبار و الحرمة، و جددتم قديم تلك العهود، وأكدتم صالح تلك العقود، كما ظهر منكم عند وفاة سيدنا الوالد المقدس بالله رحمه الله، أصلحكم الله و رضي عنكم.

ثم بلغنا بعد ذلك أن بعض السفهاء ظهر منهم طيش و بغي، و استهواهم الشيطان فاتبعوا سبيل الغي، فتمالأوا على خديمنا الأمين الحاج محمد بن المدني بنيس، و نهبوا داره و لم يراعوا ما له بسبب خدمتنا الشريفة من الحقوق، و لا خافوا سطوة الخالق و لا استحيوا من المخلوق، و ذلك لا يجمل الإغضاء عنه و لا السكوت عليه، و نحن على بصيرة فيكم، و نعلم أن أهل الخير و الصلاح منكم لا يحبون ذلك ولا يرتضونه و لا يوافقون عليه في سر و لا علانية، لكونه صدر بغتة، و لكن السفيه إذا لم ينه فهو مأمور.

وعليه فبوصول كتابنا هذا إليكم تداركوا هذا الواقع، قوموا على قدم الجد في رتق هذا الخرق قبل أن يتسع على الراقع، و أعملوا فيه ما تحبون أن نسمعه عنكم، ويجلب لكم رضى الله ورضانا، و اسعوا في مداواة هذا القرح اسرارا و إعلانا، واعلموا أنكم قدوة لغيركم، و إنما ينتظر الناس ما يسمعون عنكم، و في الحديث الشريف، من سن سنة حسنة فله أجرها و أجر من عمل بها إلى يوم القيامة، و من سن سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، و ها نحن في الأثر قادمون عليكم بحول الله و قوته، فنحب أن نصل إليكم ، و صدورنا كما كانت سالمة عليكم، ولم يبق من جهتكم سوء و لا مكروه.

و نطلب لجميعكم الهداية و التوفيق، إلى أقوم طريق و السلام.

في 22 شعبان الأبرك عام 1290." [1]

أثارت هذه الرسالة غضبا عاما وسط أهل فاس، و فهمت على أنها حكم بالعقاب و إنذار لكل من ينتمي لفضاءات المخزن "فالسفيه إذ لم ينه فهو مأمور"، وما سلب من الحاج بالمدني بنيس وجب إرجاعه بالتمام. و قد قيل بأن المعني بالأمر قدره بأضعاف أضعاف ما كان في "بيت المال"[2].

أنعشت رسالة السلطان الأزمة من جديد، و اتجهت التصرفات نحو التصعيد، أي شد الحبل بين الأطراف المتقابلة. و نشدد على نعت "المتقابلة" لأن الهدف المتوخى في آخر المطاف من لدن الفرقاء، ليس القضاء على الآخر بل التفاهم معه مع ضمان المصالح: تخفيف الضرائب و الرسوم مقابل البيعة للسلطان الجديد. ا قد تتطور هذه المقابلة طبعا إلى صراع و قتال، خصوصا و أن شد الحبل يتم، في ظرفية الأزمة، بالأساليب المتجذرة في التعبير عن الاحتجاج، أي ما يصطلح على تسميته "بالسيبة" و هي نوع من أنواع العصيان "المدني" بالرغم من استعمال السلاح. هكذا كان من الطبيعي أن يفرز الوضع فئة من قلب "أهل فاس" تسعى إلى تهدئة الأجواء لتجنب المواجهة. باشرت هذه الفئة مفاوضات مع بالمدني بنيس لمناشدته بالتخلي عن

[1] ـ مجلة الوثائق، المجموعة الثالثة، م.س، الوثيقة رقم 408.

[2] - SEBTI. A: **Chroniques**…opcit, p 294.

المطالبة بإرجاع ما سلب منه مقابل سلامته و عودة الهدوء إلى المدينة، فرفض ذلك، و فشلت بذلك المساعي (31 أكتوبر 1873) و تنامي الغضب، و بلغ الارتجاج "اللحمة الموحدة" لأهل فاس، و بدا أن الأمور تسير نحو الباب المسدود.

بقيت هذه الأزمة مفتوحة خلال ثمانية أشهر، من شتنبر 1873 إلى مايو 1874. تأرجحت خلالها الأوضاع بين الهدوء و الترقب فترات لا بأس بها، و الغضب والانفجار فترات محدودة لكن كثيفة و عنيفة. خلال الأولى تعود الريادة داخل "أهل فاس" للفئة "المفاوضة"، الباحثة عن مخرج مقبول للأزمة من كل الأطراف و الممثل في صيغة التخفيف من التحملات المالية للفاسيين في إطار الطاعة و الإمتثال للسلطان الممثل الأشرف و الأسمى للمخزن. وخلال الثانية تتصدر حاضرة فاس شخصيات "متمردة"، ترفع الولاء للمدينة و ساكنتها المتضررة من المخزن فوق بيعة سلطان يتجاهل عامة و خاصة الحاضرة و يسعى لإخضاعها بالقوة، تنهج في ذلك منطق: "التفاوض أولا و البيعة ثانيا". لقد نجحت الفئة المفاوضة نسبيا، و على رأسها قاضي المدينة، في تهدئة الأجواء و في انتزاع عفو السلطان على الذين انخرطوا أو تورطوا في الأحداث، إلا أن ذلك تم في إطار "ثقافة الولاء" و الطاعة التامة و سمو شرعية السلطان على كل الشرعيات. فقد كتبت هذه الفئة، باسم "أهل فاس" رسالة استعطاف[1] للسلطان نقرأ فيها أسمى عبارات التعظيم و التبجيل و المبايعة للسلطان من قبيل: "و اتخذت بيعته جلبابا للأجياد، و الأعناق"، "عين أعيان الدولة (...) وصدر المملكة العلوية"، "خجلت لسماحته الغيوث الهاطلة..". كما تتضمن الرسالة مناقشة لمضمون الرسالة الأولى للسلطان، بلغة التبجيل طبعا لكن مع إعلان الاختلاف، هكذا كتب المفاوضون: "...فإنه لما ورد علينا من حضرة سيدنا العظمى (...) كتاب سنى (...) فقرىء على الجم الغفير وفرح بوروده الكبير والصغير (...)وأنصت لقراءته ذو المروءة والسفيه والجامع غاص بأهله(...)تبين أن صدره مدح و عجزه لوم و عتاب (...) و جمع بين ترغيب و ترهيب فارتاب منه كل مريب (...) و ارتجت المدينة ارتجاجا و حصل (...) الجزع و عم الخوف و الفزع..". وتسترسل الرسالة في محاولة تصحيح المعلومات للسلطان "من غير قلب للحقيقة" وتحذر من التشدد في العقاب "لئلا تتقد نار الفتنة فيتعذر إطفاؤها" لأن "للإنسان أعذارا (...) و ذلك أن ما وقع من النهب وقع بغتة (...) و المدينة وقتئذ عامرة بالبادية و الحاضرة و لا معرفة لنا بمن نهب" لأن ذلك "صدر من قوم مختلطين (...) ليسوا من أهل الفكر (...) بل لا يشعرون". و تشدد الرسالة على نفي التهمة الكبرى على "أهل فاس" بقولها: " في الكتاب المذكور[أي رسالة السلطان] السفيه إذا لم ينه فهو مأمور، و لعمرك أنه ليس لنا علم بذلك و لا شعور و كيف يأمر العاقل بالمحظور" ومع ذلك يذكر كتاب الرسالة

[1]- الناصري. أ: الاستقصاء...، م.س، الجزء الثالث، ص ص 365-368.

بأن "باب التوبة و الحمد لله مفتوح" و بأن "المدينة بحمد الله آمنة النفوس مطمئنة (...) و الكريم إذا حاسب مسامح و إذا قدر عفا (...) فليتفضل سيدنا بقبول شفاعة من يضع اسمه في هذا الكتاب من العلماء و الأشراف (...) فليمن سيدنا على هذه الحضرة الفاسية منا و لا يؤاخذنا بما فعل السفهاء منا".كتبت هذه الرسالة في 15 رمضان (6 نونبر 1873)، و أجاب عليها السلطان برسالة مؤرخة بـ29 رمضان (20 نونبر 1873)، و قد كان وقتئذ بالرباط في طريقه إلى فاس. جاء جواب السلطان بلهجة مطمئنة مخالفة تماما لسابقتها. نقرأ في هذه الرسالة[1] الموجهة تحديدا "الخاصة أهل فاس":

"...و قد وافى حضرتنا الشريفة كتابكم المتضمن الشفاعة و الإستمناح (...) فيما فرط من الغوغاء و الرعاع (...) فقبلنا شفاعتكم فيمن ارتكب الجرائم (...) وقابلناهم بالعفو و الصفح (...) و راعينا ما لتلك الأرض المباركة من الحرمات (...) و لولا ذلك لكان الأمر لزاما و لجرت الأحكام على مقتضاها اعتزازا و إغتراما (...) و أن أهل فاس (...) معرفون بالصلاح و الخدمة (...) معدون عندنا للأمر المهم (...) و يقبل اعتذارهم، و لم يكن في اعتقادنا مقابلتهم بقبيح الزجر. و لا المبالغة في تأديبهم بشنيع المكر كما فهم من فحوى ألفاظ الكتاب (...) بل كانت نيتنا تقويمهم بحسن السياسية (...) كما يؤدب الرجل أولاده (...) نطلب الله أن يسامح فيما فات...".

لم يصاحب هذا "العفو السلطاني" إلغاء للمكوس، أصل الاحتجاج، كما أن "طلب الشفاعة" من طرف "خاصة" أهل فاس لم يوازيه الانضباط لدفع هذه الضريبة داخل سوق الجلد بل استمر العمل بتجميدها في انتظار إلغائها، و بذلك لم تؤد مجهودات الفئة المفاوضة إلى حل للأزمة، بل فقط إلى إقرار نوع من الهدنة مع استمرار عناصر التوتر.

لقد تراكمت عناصر الأزمة الصغرى (ظرفية البيعة) مع محددات الأزمة الكبرى (التحولات الاقتصادية و الاجتماعية الناتجة من صدمة الحداثة)، و كان من الطبيعي أن لا يكون للحلول الظرفية إلا الأثر الخفيف على الأزمة المركبة، ذلك أن التوافقات لم تمس إلا ظاهر الأشياء. إن ما كانت تشير إليه المصادر "بالمستضعفين" لم يكن يشكل فئة هامشية في المجتمع المغربي آنذاك، بل كان هو عصاب المجتمع. وبالمقابل كانت الأقلية المحظوظة إما تحت حماية القوى الأجنبية وإما ضمن "المخزن الجديد" أي في دائرة السلطة و ما يصاحب ذلك من جاه و امتياز و حصانة. لقد كانت الوحدات الإنتاجية المغربية و ما تكتنزه من مهارات مهنية، و ما تحتضنه من رواج وشغل و منافع و مصالح، مستهدفة و مهددة بالإفلاس نتيجة المنافسة غير الشريفة التي كانت تتعرض لها من طرف البضائع الأوروبية و التصرفات غير المنصفة

---

[1] - **مجلة الوثائق**، المجموعة الثالثة، م.س، الوثيقة رقم 418.

للمحميين و شركائهم الأجانب مما كان يخلق في السوق تمييزا من جهة و حيفا وضررا من جهة أخرى. فإن كانت صناعة النسيج و الحياكة كما أسلفنا، قد لحقها الإفلاس، فإن صناعة الجلد و مشتقاته كانت مهددة بذلك، و إن لم يحصل هذا الأمر إلا عدة عقود بعد هذه الظرفية فذلك لأنها كانت متجذرة اجتماعيا و قوية بجودتها ومستوى دراية صناعها.

كتب عنها القنصل الأمريكي جورج إدمونت هولت في مذكراته "...لقد ظل المغرب يتمتع بشهرة عالمية أجيالا و أجيالا بسبب جودة جلوده وصناعاته الجلدية، وهناك عدة دول تحاول أن تجاري المغرب في صناعة الجلد المغربي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، و تستهلك مدابغ هذه الولايات و خصوصا مدابغ ولاية بنسلفينيا وولاية ديلاوار، عدة ملايين من الدولارات في مقابل جلود المعز و الضأن الواردة عليها من المغرب. و تستورد الولايات المتحدة كل سنة ما قيمته نصف مليون دولار من الجلود تصدر إليها مباشرة من طنجة و الدار البيضاء و الصويرة، و يوجد إلى جانب ذلك عدد من المستوردين الأمريكيين يحصلون على كميات أخرى من الجلود عن طريق وكلاء في مرسيليا و همبورغ و لندن. و ليست صناعة الجلد المغربي الحقيقية هي تلك التي تصنع في الخارج، و لكنها تتمثل أيضا في الصناعة القائمة في المغرب نفسه، بالطرق المتبعة منذ أربعة قرون أو خمسة، أيام ازدهار شمال إفريقيا"[1]، فإن كانت هذه الشهادات تتعلق ببداية القرن العشرين فإنها تفيد أيضا واقع و حجم مهن الجلد في مغرب القرن التاسع عشر. فالتهديد الذي كان يلحق هذه الوحدات الصناعية الإنتاجية والفئات الواسعة المشتغلة فيها أو معها أو حولها، كان من نفس طبيعة التهديد الذي كانت تتعرض له كل البنى المغربية بما فيها البنية السياسية أي نظام المخزن. و بهذا المعنى كانت هناك "مصلحة موضوعية" مشتركة بين "الدباغين و "المخزن"، و كان المنطق يستدعي رص الصفوف و التعاون لإيجاد مخرج سليم يمكن من جبر الانكسار الذي حل بالمغرب منذ أواسط القرن التاسع عشر. إلا أن المنطق المجرد ليس هو المنطق الاجتماعي المحكوم بإكراهات جزء منها مستبطن و غير مدرك بوعي من لدن الفاعلين. لقد تحدثنا عن فترات الغضب و الانفجار، و قلنا إن تحركات الفاعلين خلالها كانت محكومة بمنطق "التفاوض أولا والبيعة ثانيا". و بالرغم من أن التصرفات التي أطرها هذا المنطق عبرت عن انتفاض و عن نوع من التحدي للسلطة الشرعية أو المشرعنة، فإنها تنطلق في العمق من **إرادة في التعاقد**، و بالتالي تبحث عن تأسيس رابطة غير تلك المؤسسة على الولاء والطاعة و "القناعة" بما ورد من الله و من السلطان.

---

[1]- بن جلون . ع: **جولات في مغرب أمس....**،م.س، 106 و 107.

أليست هذه **بوادر رابطة قانون مدني**؟ صحيح أن الإدراك الواعي بذلك لم يكن حاصلا، و أن الدفاع عن هذا النهج سار في مسالك الثقافة المحافظة و ظل سجين المنطق الثنائي الذي يقابل الشر بالخير و الحلال بالحرام و المنكر بالانتفاض.

هذا ما جسده "الشوط الثاني" من أحداث فاس، و الذي انطلق مع وصول السلطان مولاي الحسن لفاس يوم 04 ربيع الأول 1291 الموافق لـ21 أبريل 1874. فبمجرد استقرار السلطان و حصوله على البيعة النهائية، أمر بإعادة المكوس إلى الأسواق (أواسط شهر يونيو) فكان ذلك بمثابة تصعيد أدى إلى انطلاق انتفاضة الدباغين من جديد، إلا أن الوضع كان قد تعقد أكثر لأن السلطان بالمدينة و جيوشه مرابطة بعدة نقط في مجالها، فتحرك "الجناح العسكري" لأهل فاس، و هو المشكل من وحدات "الرماة"، و هي تنظيمات مسلحة مرتبطة بالمدينة و مكلفة بالدفاع عنها وبضمان الأمن داخلها، و تربطها بالدباغين علاقة عضوية. يقول أستاذي المبدع عبدالأحد السبتي في هذا الصدد بان "صناعة الجلد تجسد الزمن الحضري في تمفصل النشاط المديني مع الممونين القرويين و المنافذ التسويقية الواسعة، ذلك أن مبيعات الجلد فضلا عن تغطيتها للمجال المغربي كانت تصل إلى السنيغال و الجزائر و مصر (...) و كان الدباغون و الخرازون من المساهمين بحيوية في وحدات الرماة (...) ولما استدعي العامل السراج إلى فاس من جديد من طرف الخليفة، ظهر محاطا بأكثر من ثلاثة مائة رجل مسلح من الرماة، و هم يمنعونه من التوجه إلى الاجتماع الذي كان سيعقد وسط المدينة المخزنية (...) إلا أن ظهور الرماة كرأس حربة لحركة الانتفاض لم يتوضح إلا في معمعان المواجهة المسلحة"[1]

لقد تمت هذه المواجهة المسلحة يوم 04 ربيع الثاني 1291 الموفق لـ 21 مايو 1874. وَيعطي لويس أرنو في مؤلفه "زمن المحلات السلطانية"[2] رواية مدققة عن هذا اليوم الدامي بفاس. و بالرغم من الأرقام المبالغ فيها إذ يتحدث عن "25000 شخص متهيج"، فإن سرده للوقائع يفيد حول طبيعة المنتفضين وطرق تجنيدهم، وحول خطط المخزن و عتاده و إدارته للمواجهة . ويتبين من هذه الرواية، و مما ورد حول الشوط الثاني في المصادر المغربية التي أشرنا إليها، أن وحدات الرماة، بالرغم من مستوى التنظيم المتوسط، كانت تنهج في تعبئتها لطاقات المدينة أساليب ظرفية وإلى حد ما ارتجالية. لذلك لم تصمد "الكتلة" المجسدة "لأهل فاس" أمام ضغوطات "المخزن" المعنوية و السياسية و العسكرية، فانشطرت اللحمة و فكت "التحالفات" الظرفية و تركزت المواجهة المسلحة بين وحدات الرماة المتمركزة في أبراج وصوامع المدينة القديمة و محلات المخزن الوارد من المدينة الجديدة و المعززة بحشود الرحامنة.

---

[1]- SEBTI. A : **Chroniques......**opcit, pp 295 et 296.

[2]- أرنو. ل: زمن "المحلات" السلطانية، ترجمة ممد ناجي بن عمر، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 2002 ، ص ص 30 – 35.

بعد يوم دام سيستسلم ما بقي من "أهل فاس" للسلطان و على رأسهم "قائد السيبة" الحاج أحمد الرايس الذي توجه إلى ضريح مولاي إدريس (كما فعل بالمدني بنيس خلال الشوط الاول) "و بندقيته على كتفه فجلس على ركبتيه و قال: الله ينصر السلطان، هذا ما أريده و أتمناه..." [1] و كعادته أصدر السلطان رسالة لعموم المناطق يزف فيها انتصاره و إخضاعه لرؤوس الفتنة، و هي في شكل "بيان حقيقة" تتضمن فضلا عن معلومات حول المواجهات و حجم الخسائر، الموقف الرسمي و الثابت من العناصر العميقة للتوتر، يقول السلطان حول "أهل فاس" المنتفضين، "...و ظهر منهم طيش أبان منهم تشوشا و تشوفا فتصدينا بحول الله و قوته لتربيتهم و تأنينا كل التأني في مفاجأتهم و أحجمنا حياء من معالجتهم تأدبا مع حرمهم الأكبر سيدنا و مولانا إدريس الأزهر و مراعاة لجماعة أهل الله الأحياء و النائمة و إعذارا و إنذارا لتكون الحجة عليهم شرعا و طبعا قائمة حتى إبتدأونا و كسروا الحرم فقابلناهم و البادي أظلم فما كان إلا كلمح البصر أو هو أقرب حتى ظهر نصر الله فهدمت دور و صوامع وخربت فنادق و مصانع كانوا يضربون منها و يتترسون بها و نهبت حوانيت و دور و استلبت أيدي الجيش أقواما منهم و أسرت أسرى و أخذوا نكالا للآخرة و الأولى (...) و في عصر ذلك اليوم ورد العلماء و الشرفاء و الرؤساء ضارعين صارخين شفعاء على شرط أداء الحقوق و التزام الشروط و البقاء على ما كانوا عليه قيد حياة مولانا المقدس من اللوازم و المغارم فشفعناهم على الشروط المذكورة و قبلناهم على التزام الحدود المحصورة و أعلمناكم لتفرحوا بنصر الله و تكونوا على بال من حقيقة الواقع و لئلا تصيخوا للأخبار الكاذبة..." [2] انتهت إذا الأحداث بإخضاع "أهل فاس" وبإنزال العقاب عليهم خصوصا بتثبيت المكوس و "المغارم" الأخرى ، ومن الأهمية بمكان تسجيل السلوك السياسي للسلطان و دائرة قراره اتجاه رجالات المخزن بالمدينة؛ فالحاج بالمدني بنيس لم يسترجع منصبه كأمين للأمناء، بل تم نقله إلى مراكش و تكليفه بإدارة شؤون مالية في الدائرة الخصوصية للسلطان ، بينما تم تحميل مسؤولية انتفاض المدينة للعامل إدريس السراج "لضعفه" و "لمسايرته لنوايا العصيان"، فاعتقل و سجن بمراكش ، ثم أفرج عنه و أسندت إليه مهام أخرى. أما العالم العلوي المولى عبد المالك المعروف "بالضرير" و هو الذي كان قد وعد الدباغين برفع الضرر و سائد إلغاء المكوس، فقد اضطر إلى مغادرة فاس و اللجوء إلى تافيلالت.

يصف الباحث العلامة سيدي محمد المنوني هذه الأحداث تارة بثورة شعبية[3] وتارة أخرى بـ"أول ثورة عمالية يشهدها المغرب الحديث"[1]، بينما نميل إلى نعتها

---

[1]- ن.م.س،ص.34.

[2]- الناصري. ا : الإستقصا...م.س، ص 372.

[3]- المنوني. م: مظاهر يقظة المغرب الحديث...م.س.ص 381..

"بالحركة الاجتماعية" المؤسسة لنموذج الاحتجاج المدني العصري. فهي المؤشر الأول الحامل لبذور الوطنية، المنتفض على الحيف و التمييز، المطالب بإرساء **رابطة القانون**، و لو أن الأنتلجنسيا التي قادت الأحداث و طبعت هذه الحركة الاجتماعية لم تفلح في التعبير عنها خارج القوالب المكرسة من لدن الثقافة المحافظة، كما أنها فشلت في تثبيت شرعية مدنية مكان الشرعية المحافظة المؤسسة على الولاء و المقدس.

إن الطابع "الشعبي الذي أشار إليه المنوني أهم في نظرنا من الطابع "العمالي" بالرغم من وجوده، فقد كانت الدباغة تشغل في بداية القرن العشرين في فاس حوالي ألف شخص و صناعة "البلغة" ما يقارب 1500 إلى 2000 حرفي[2]، ذلك أن تحرك "أهل فاس" لم يشمل فقط الحرفيين و مساعديهم (المتعلمين) بل شرائح مختلفة من ساكنة المدينة عبر عنها "الناطقون الرسميون" بالمصطلحات الرائجة آنذاك أي "الخاصة و العامة". لم تكن الحركة فئوية محضة و لا طبقية محضة، بل كانت عامة و أصيلة لدرجة أنها حققت تعاطفا معها من طرف شخصيات بارزة في المخزن المحلي: العامل إدريس السراج، قاضي المدينة، بعض علماء القرويين، الشريف العلوي "الضرير" إبن عم السلطان...الخ

ويستقيم توصيف هذه الأحداث بالحركة الاجتماعية العصرية لأنها انطلقت من أجل التنديد بوضعية الدونية التي وجد معظم المغاربة أنفسهم فيها منذ أواسط العقد السادس من القرن التاسع عشر.

و قد تشكلت هذه الوضعية نتيجة سيرورة تاريخية طويلة كرست اختلال موازين القوى بين الغرب المنخرط في الحداثة بكل تجلياتها و المغرب المتقوقع على نفسه و المتمترس بهويته في صيغتها الأكثر محافظة و تبسيطا. و في سياق هذه السيرورة التي ستؤدي إلى "الانكسار" و إلى تقليص مجال السيادة المغربية، ستتردد الأنتلجنسيات السياسية في إصلاح النظام السياسي المغربي في اتجاه الانخراط في العصر و الفعل فيه، و ستكتفي بتركيز النهج التحكمي و القمعي في البقية الباقية من مجال نفوذها، مركزة، باسم الشرعية القائمة، **الحيف و الضرر الناتجين من حالة الانكسار**. لذلك سيكون الطابع العميق لأحداث فاس، التي سبقتها أحداث الخرازين بمراكش (يوليوز 1873)، هو المطالبة برفع الحيف الذي يطال الحرفيين و التجار المغاربة غير المحميين، و المتمثل في ضريبة المكوس. و هذا الحيف البين لم يكن إلا واحدا من كثرة أفرزتها وضعية ارتجاج البنى أمام "صدمة الحداثة". لذلك فالحركة في عمقها **حركة مطالبين بحق**. صحيح أن هذه الحركة لم تفلح في اختراق سمك الثقافة المحافظة السائدة كما أنها لم تتوفق في تحويل الظرفية السياسية الاستثنائية

---

[1]- ن.م.س، ص 517.

[2]- SEBTI. A : **Chroniques......**opcit, pp 295 et 296.

المتمثلة في "ظرفية البيعة" إلى سيرورة لإصلاح النظام السياسي المغربي بتقليص مجال التحكم و الإكراه (coercitif) و توسيع مجال التداول و التعاقد (contractuel) . إلا أن الفشل في تحقيق المطالب المحركة للأحداث لا يلغي صفة الحركة الاجتماعية عن هذا التحرك الجماعي" الذي يؤسس لمرحلة جديدة في التاريخ الاجتماعي المغربي: مرحلة التداخل العضوي بين المغرب ككيان جغرافي و حضاري و الغرب كفضاء للحداثة و كقوة مهيمنة و مستغلة، و في نظرنا لا زالت هذه المرحلة مفتوحة، و ما يصطلح على تسميته بالعولمة ليست إلا تطورا نوعيا من تطوراتها.